مجلس الأمة

27

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
–الجزائر –

العدد السابع والعشرون – سيبتمبر–أكتوبر 2006

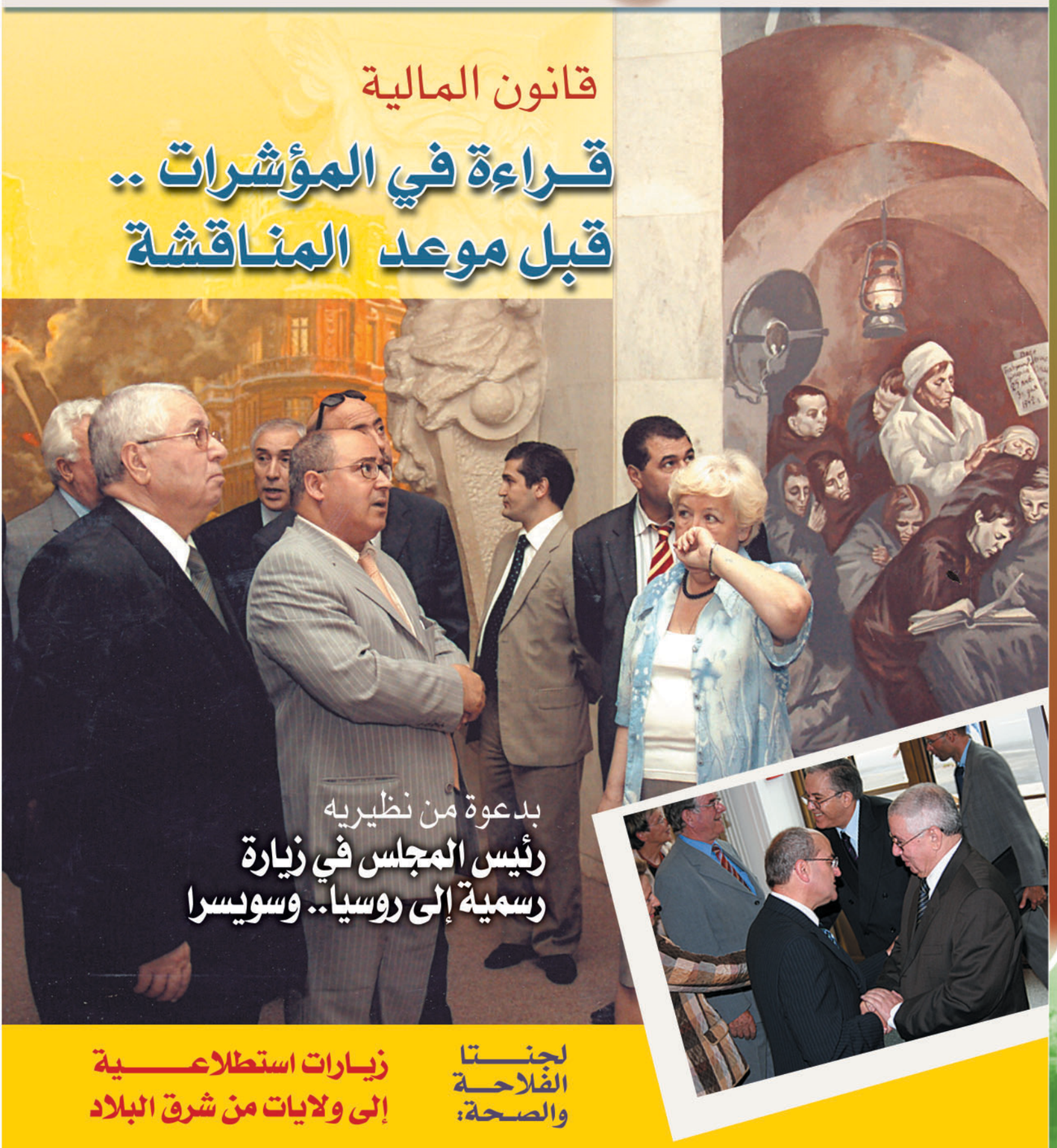

قانون المالية

قـراءة في المؤشرات .. قبل موعد المناقشة

بدعوة من نظيريه

رئيس المجلس في زيارة رسمية إلى روسيا.. وسويسرا

لجنتا الفلاحة والصحة:

زيارات استطلاعية إلى ولايات من شرق البلاد

الجزائر عاصمة الثقافة العربية

2007

مواعيد

.. المجتمع المدني .. والاتصال

ينظم البرلمان الجزائري (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD.

1

ورشة تكوينية تحت عنوان " **البرلمان والمجتمع المدني** " خلال الفترة الممتدة من 6 إلى 7 نوفمبر 2006 ، تناقش فيها المحاور التالية:

– المكانة والدور المؤسساتي للبرلمان داخل الدولة،
– البرلمان والسياسة،
– البرلمان والتشريع،
– البرلمان ومراقبة عمل الحكومة،
– البرلمان وتطور المجتمع.

2

– أيام دراسية– بالتعاون مع PNUD وبمشاركة المؤتمر الوطني للمجالس التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية – (CNSL) حول "**الاتصال داخل البرلمان وعلاقة البرلمان بالإعلام**"

تدوم ثلاث أيام من 11 إلى 13 ديسمبر 2006 تناقش خلالها المواضيع التالية:

– دور وتأثير الاتصال،
– تحليل الوضع الحالي للاتصال داخل غرفتي البرلمان الجزائري،
– الإتصال بين غرفتي البرلمان،
– البرلمان والإعلام.

تهنئة

بمناسبة عيد الفطر المبارك
يتقدم السيد عبد القادر بن صالح باسمه
ونيابة عن أعضاء المكتب
إلى السيدات والسادة أعضاء المجلس ومن
خلالهم إلى الشعب الجزائري بأحر وأصدق
التهاني، داعيا المولى عزوجل أن يعيد
هذه المناسبة المباركة على الشعب الجزائري والأمة
الإسلامية جمعاء
بالخير واليمن والبركات.

قيد الإعداد

بتوجيه ومتابعة من السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس تشرف الأمانة العامة والمصالح المعنية على وضع اللمسات النهائية قبل إصدار مطبوعات بمناسبة مرور تسع سنوات على تأسيس الغرفة الثانية للبرلمان ويتعلق الأمر : (1) بوثيقة (حصيلة) **ترصد نشاط مجلس الأمة التشريعي والبرلماني** ودوره المؤسساتي خلال هذه الفترة.. (2) إصدارين آخرين يهتم الأول **بمبنى «زيغود يوسف»** مقر مجلس الأمة .. يتتبع مراحله التاريخية .. طبيعته العمرانية .. ويقدم قراءة في انفراده بجداريات هي اقرب إلى التحف التراثية .. ويخصص الإصدار الثاني للتعريف – على الخصوص– **بأعضاء مجلس الأمة** المنتخبين والمعنيين منذ تأسيس هذه الهيئة الدستورية.

في هذا العدد

افتتاح الدورة الخريفية 2006
مراجعة الدستورتضفي على الدورة خصوصيتها 4

جلسات
بعد خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة عيد الإستقلال
أعضاء المجلس يصادقون على لائحة حول تعديل الدستور 11

الحدث
قانون المالية : قراءة في المؤشرات قبل الموعد
الطريق إلى الخلاص من المديونية ... والتفرغ للتنمية 13

استقبالات 15

النشـــاط الخارجي
الجمعية 115 للإتحاد البرلماني الدولي
برئاسة رئيس المجلس :
المجموعة الإفريقية ترشح ممثليها في هياكل الاتحاد 17

رئيس مجلس الأمة في روسيا 18
وفي الأولويات ترقية "الشراكة الاستراتيجية" برلمانياً

رئيس مجلس الأمة في سويسرا 19
استقبال مميز ومحادثات مكثفة

برئاسة رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة 20
وفد برلماني بريطاني في الجزائر

«...الجزائـــر نقطة التـــقاء...» 21

لجنة المرأة والطفولة لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي
"المرأة المغـــاربية والقانون" 22

خرجات إستطلاعية
لجنة الفلاحة في ولايات من الشـــرق
الأرض مصدر العطاء والثروة..
والإنسان محور التنمـــــية 24

لجنة الصحة بولايتي بسكرة والمسيلة
الوقايـــــة أولا 29

متابعات
تأكيدا لتضامن البرلمانيين الجزائـــريين مع لبنان
هيئة تنسيق التحالف تلتقي في :
يوم برلمـــــاني 30

"صيـــاغة القوانين" في ورشة تكوين 31

المرأة والمشاركة السياسية في منتدى دولي للنساء البرلمانيات 33

االمدار البرلماني 34

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي
السيد **عبد القادر بن صالح**
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب
مستشارا التحرير
عمار بخوش
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
أمال غيبوب
كريمة بنود
شهرزاد لورقيوي

الصور : المصلحة التقنية
لمجلس الأمة
سيد أحمد زايا
عميروش قط

الاخراج :
عبد الرحمن بوشايب

الطباعة : المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار –(ANEP) رويبة
ر.ت.م.د : 2641 -1112
الايداع القانوني رقم :98 - 1223
العنوان : 07 شارع زيغود يوسف
الهاتف : 021 74 60 59
الفاكس : 021 74 60 83
البريد الالكتروني :
revue@majliselouma.dz

مراجعة الدستور تضفي على الدورة خصوصيـــــتها

كما جرت العادة في مثل هذه المناسبات، ألقى عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة كلمة بمناسبة افتتاح الدورة، استعرض فيها النشاط التشريعي والبرلماني مستشرفا محاور أشغال الدورة الحالية، كما تناول قضايا سياسية تميز الحياة الوطنية من أبرزها المصالحة الوطنية ومسألة تعديل الدستور، وهذا نص الكلمة.

جلسة افتتاح الدورة

نباشر أشغالنا في ظرف سياسي متميز

أود في البداية أن أعبر لكم عن كبير الارتياح باللقاء بكم في هذه المناسبة الخاصة، مناسبة افتتاح الدورة الخريفية العادية كما أنتهز الفرصة المتاحة أمامي لكي أوجه باسمكم جميعًا، التحية والترحيب إلى كل من :

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، والسيد رئيس الحكومة، والسيدات والسادة أعضاء الطاقم الوزاري الموجود معنا، وأن أقول لهم عودة ميمونة بعد إجازة وإن كانت قصيرة ... فهي بالتأكيد كانت مفيدة، السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني لهم منا كل التقدير والاحترام على تشريفهم مجلسنا ... الترحيب نخص به كلا من السيد الرئيس الأول للمحكمة،وكذا السيدة رئيسة مجلس الدولة، وكافة رجال ونساء الاعلام والضيوف الحاضرين معنا...

لن أكون مبالغًا إن قلت أن دورة الخريف 2006 ستكون دورة متميزة عن غيرها من الدورات... يبرر هذا الوصف ويعطيه جديته... أسباب وجيهة عديدة نذكر منها :

• الظرف السياسي الذي تعيشه البلاد، يعد واحدًا من بين العوامل التي تعزز هذا الحكم ويعطي الدورة التميز... وهو الظرف الذي فيه تنطلق عملية مراجعة الدستور وتعطي الدورة الخصوصية والتميز...

بصفتها قوانين توجيهية مشاريع نصوص تشمل جل القطاعات

• وتعتبر هذه الدورة متميزة أيضا للعدد الكبير والمتنوع لمشاريع القوانين التي سوف تناقش في البرلمان بغرفتيه ويتخذ الموقف منها...

وفي هذا الصدد بودنا التأكيد على أن هناك ما يزيد عن 30 مشروع نص متوقع دراسته (بعضها أكدت الحكومة برمجته وحددت ترتيبه...

والبعض الآخر عبرت عن الرغبة في إدراجه) وهو الأمر الذي يعطي جدول أعمال هذه الدورة زخمه وتنوعه...

• أريد أن أقول كذلك بأن برنامج النشاط التشريعي المنتظر هو برنامج مكثف ومتنوع وهام ويكاد يشمل كافة محاور خطة الإصلاح الذي تضمنه برنامج السيد رئيس الجمهورية...

قوانين توجيهية

ولعل ما يسترعي الانتباه ويعطي الخصوصية للدورة يكمن أيضا في مضمون مشاريع النصوص المبرمجة، كون بعضها (قد) يعتبر مواثيق مرجعية حقيقية وقد صنف بعضها ضمن فئة القوانين التوجيهية.

• ولعل ما يسترعي الانتباه ويعطي الخصوصية للدورة يَكْمُن أيضا في مضمون مشاريع النصوص المبرمجة،

كون بعضها (قد) يعتبر مواثيق مرجعية حقيقية وقد صنف بعضها ضمن فئة القوانين التوجيهية.

• فمشاريع القوانين الخاصة بقطاعات التربية الوطنية والبحث العلمي، والتكوين المهني والصحة والبيئة والتنمية المستدامة والمحروقات والفلاحة إلخ... هي حقًا جديرة بأن تصنف ضمن فئة المواثيق أو القوانين التوجيهية الخاصة بهذه القطاعات .

رزنامة متكاملة في القطاع الاقتصادي و المالي

• وفي مجال آخر، فإن دورة الخريف لهذه السنة لن تكتفي بمناقشة وتحديد الموقف من قانون المالية العادي وحسب بل أن مجلسنا مطالب كذلك بتحديد الموقف من العديد من النصوص ذات الصلة بقطاع المالية والاقتصاد، وهكذا فإن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الذي جاء به الأمر الرئاسي (رقم 04-06) ما بين دورتي البرلمان هو قانون يكتسي أهمية خاصة وضرورة عاجلة عبرت عنها أحكام وترتيبات كانت مطلوبة لدعم الميزانية وتمويل ما يمكن أن يطلق عليه بفاتورة السلم الاجتماعي المتمثل خاصة في الغلاف المالي المرصد للزيادة في المرتبات.

• ... أحكام قانون المالية التكميلي جاءت كذلك لكي توفر المخصصات المالية الكفيلة بتأمين التعويضات الخاصة بضحايا المأساة الوطنية، باعتبارها إجراء يدعم مسعى المصالحة الوطنية ويعبر عن حسن نية الدولة تجاه هذه الفئة من المجتمع

• ... أما قانون المالية لسنة 2007 فهو يأتي كالعادة ليترجم مضمون الأهداف المسطرة في برنامج السيد رئيس الجمهورية ويسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية الطموحة التي سطرتها الحكومة ضمن اهتماماتها العديدة، ويتجاوب مع التطلعات الاجتماعية للفئات العريضة من أفراد المجتمع. وإننا نعتقد أن هذا القانون سوف يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط التخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق المواطن، وإنما سيكون أيضا قانونًا محفزًا على الاستثمار وعلى استحداث مناصب العمل وخلق الثروة وتعزيز قواعد الاستقرار...

خاصة وأن هذه الاجراءات تأتي متزامنة مع جهود الدولة الرامية إلى تقليص المديونية الخارجية، بل أقول إنهاءها...

لم يتخلف الجانب المالي والاقتصادي عن برنامج عمل هذه الدورة وهو يأتي كإضافة وتكملة منطقية لقانوني المالية التكميلي والعادي اللذين أسلفنا ذكرهما...

فقد بُرمج لهذه الدورة ما لا يقل عن خمسة نصوص في القطاع الاقتصادي، وفي المحاسبة والمالية وهي نصوص تخص قطاعات تقنية في مراقبة المحاسبة والاستثمارات الاقتصادية وتسيير المحاسبة والتسيير المالي، ومن بينها مشروع قانون تنمية الاستثمار.

بالإضافة إلى هذه المشاريع القانونية هناك نصوص خاصة بمحاربة التهريب وأخرى تتعلق بتعاونيات الادخار والقرض التي تعتبر تجديدا نوعيا في القطاع وهو يسعى إلى جمع أحسن للموارد المالية الموجودة بطرق تنظيمية غير تقليدية

في نفس السياق هناك – في الدورة – مشاريع قوانين تهم "الخبير والمحاسب المالي" و "محافظ الحسابات" اللذين يسعيان إلى تحكم أحسن في مراقبة المسيرين العموميين وملاءمتهم للمناهج الحديثة في التسيير والرقابة.

أما بالنسبة لمشاريع القوانين المعدلة والمكملة لقانون الجمارك وقانون الأملاك العمومية التي نتوقع وصولها إلى المجلس مع آخر الدورة فإنها تتجه في نفس الاتجاه الذي يُمكّن من تسهيل الاستثمار والتنمية وجلب موارد هامة للبلاد وحماية الاقتصاد الوطني .

..في طريق تنفيذ البرامج

... أما قانون المالية لسنة 2007 فهو يأتي كالعادة ليترجم مضمون الأهداف المسطرة في برنامج السيد رئيس الجمهورية ويسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية الطموحة التي سطرتها الحكومة ضمن اهتماماتها العديدة، ويتجاوب مع التطلعات الاجتماعية للفئات العريضة من أفراد المجتمع.

رئيسا المجلسين ورئيس الحكومة يطوفون بأجنحة معرض :
الفنان كريمش في صور ومناظر لمنطقة بسكرة والصحراء الجزائرية

لترقية الخدمة العمومية وروح المبادرة.. قانون الوظيفة العمومية أحد المحطات الهامة

تأمين التعويضات

... أحكام قانون المالية التكميلي جاءت كذلك لكي توفر المخصصات المالية الكفيلة بتأمين التعويضات الخاصة بضحايا المأساة الوطنية، باعتبارها إجراء يدعم مسعى المصالحة الوطنية ويعبر عن حسن نية الدولة تجاه هذه الفئة من المجتمع

لا تخفى على أحدكم الأهمية القصوى التي يكتسيها إدراج قانون الوظيفة العمومية (الذي لفترة طويلة تم انتظاره) ضمن قائمة القوانين المبرمجة للدورة... ولما سيترتب عليه من آثار وما سوف ينجم عنه من نتائج تساهم في إعطاء العناية المستحقة لفئة الموظفين العموميين وتحفزهم على تأدية عملهم.

ناهيك عن كون هذا القانون سوف يساهم من دون شك في تقليص التعقيدات البيروقراطية التي كثيرًا ما طبعت عمل إدارتنا وأساءت إلى مصداقية أداء القطاع العمومي والعاملين فيه .

وإن إدخال التحويرات المعتبرة في النص الجديد لتعد واحدة من العوامل التي من شأنها أيضا تحقيق العدالة والشفافية والسرعة في الإنجاز عند الموظف...

إن دخول مضمون هذا النص حيز التنفيذ من شأنه أن يبتعد (في مجال الترقية) عن المساواة النمطية والاستفادة بالترقية الميكانيكية التي غالبًا ما تولد الرداءة ولا تشجع على المبادرة ولا تقوي من روح التفاني في تأدية الخدمة الجيدة وتحافظ على المال العام وعلى احترام المواطن.

وإذا كنا نساند فكرة نبذ هذا النوع من المساواة التلقائية لفئات عمال الوظيف العمومي فإننا بالمقابل ندعم فكرة إحقاق المحقين ممن لديهم روح المبادرة أو أولائك الذين يتحلون بروح الخلق والإبداع ويقدمون العمل الجدي...

أقول أننا ندعم مُجازاة هؤلاء الجزاء المستحق ونعطيهم كامل حقهم وإجزاء التقدير والاحترام المستحقين... لكل واحد أثبت الجدارة في تقديم الخدمة العامة الجيدة .

لكل هذه الاعتبارات، فإننا نعتقد أن قانون الوظيفة العمومية الجديد يعد حقا نصًا مركزيًا في منظومتنا القانونية عمومًا لأنه يعتبر أيضا قانونًا مؤسسًا وداعمًا لمصداقية الإدارة والموظفين على مختلف رتبهم أيضا...

استكمالا للإصلاحات.. قطاع العدالة يحظى بعناية خاصة

إذا رجعنا إلى عناوين مشاريع النصوص ومحتواها خلال هذه الدورة يظهر لنا جليا بأن جل قطاعات النشاط الوطني قد شملها هذا الزخم التشريعي المبرمج في الدورة.

– وهكذا فإن قطاع العدالة الذي كان حاضرًا في الدورات السابقة يواصل حضوره في هذه الدورة أيضا... ويظهر هذا الوجود من خلال أربعة نصوص هامة مدرجة في جدول أعمالنا للفترة، ونعني بها:

قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات وقانون الإجراءات المدنية والإدارية والقانون المدني .

بالإضافة إلى ذلك فقد أبدت الحكومة الرغبة في إدراج قانون الجمارك والقانون البحري لاحقًا...

إن المصادقة على هذه النصوص بما أتت به من أحكام جديدة وجريئة لهي خطوة تصب في الاتجاه الصحيح وتؤكد على خيار بلادنا الرامي إلى مسايرة التطور واعتماد المعايير العالمية المنتهجة في هذا القطاع... ويقوي من دور ومكانة دولة الحق والقانون .

20 نصاً في القطاع القضائي

"كما يحظى القطاع القضائي باهتمام خاص حتى تتسنى مواكبته المتواصلة مع المتطلبات المرتبطة بالتحولات الاقتصادية السريعة، إذ يجري" إعداد ومراجعة ما يفوق عشرين نصا تشريعيا بهدف تكييف منظومتنا القانونية مع المعايير العالمية ومطابقتها لالتزاماتنا الدولية، آخذين في كل ذلك بعين الاعتبار، التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لبلادنا، في إطار احترام واقعنا، وقيمنا الحضارية".

رئيس الجمهورية
بمناسبة افتتاحه للدورة الاعتيادية الثلاثين
لمجلس محافظي البنوك المركزية
ومؤسسات النقد العربية

المراهنة على تكوين الإنسان

من الطبيعي أن تُميّز حماية الطفل والتربية الوطنية والتكوين المهني للكبار والبحث العلمي في هذه الدورة لأنها مثلت وتمثل دائمًا انشغالا أساسيًا للدولة ولما لها من تأثير على حاضر ومستقبل البلاد...

... لقد خصصت الدورة لهذا القطاع ما لا يقل عن أربعة مشاريع قوانين عادية وتوجيهية أدرجت ضمن جدول أعمال دورتنا .

إنها بالواقع مواثيق حقيقية سوف تحدث التغير النوعي المطلوب في هذه القطاعات... ذلك أن الأوضاع الخاصة بهذه القطاعات لا يمكنها أن تستمر في الغموض الاديولوجي والبيداغوجي .

كما أن حمايتها من التقلبات العديدة والمفاجئة للتوجهات التربوية أصبحت مطلبًا ضروريًا لضمان الوضوح والاستقرار في هذا القطاعات الحيوية...

... إذ كيف يمكن لبلدنا أن تبلغ مستوى من التنمية والحداثة والديمقراطية وتحقق الانجازات التكنولوجية والعلمية في المستقبل بدون ذلك؟

كيف نضمن للأجيال القادمة التحكم في تحقيق الرفاهية المادية والثراء الثقافي إذا لم تُكوّن المدرسة والثانوية والجامعة إطارات كفأة يتماشى تكوينها مع العصر والمعايير العالمية؟...

... بالنسبة للقانون التوجيهي في ميدان البحث العلمي سيمكن إدراجه في جدول أعمال الدورة والمصادقة عليه، نقول سوف يمكن الدولة من تحديد رؤية واضحة في هذا المجال ويساعدها على التحكم أكثر في تنظيم هذا القطاع النوعي الذي به نستطيع مواجهة تحديات العصر واللحاق بالركب في المجال العلمي والتكنولوجي المطلوب مسايرته...

... ويعتبر مشروع القانون التوجيهي للتكوين المهني هو الآخر قانونًا ذا أهمية خاصة في الحاضر والمستقبل...

إذ كيف يمكننا أن نضمن تنميتنا الاقتصادية وتطورنا الاجتماعي بدون تكوين وفي جميع القطاعات...؟

وكيف لنا أن نجلب الاستثمارات الصناعية الأجنبية بدون أن تكون لنا كفاءات قادرة ومستعدة للعمل؟

إننا ندرك بأن كافة الدول المتطورة تجعل من التكوين المهني أداة مرتبطة ارتباطًا عضويًا بالآلة الاقتصادية والاجتماعية وبتطورها وهو الأمر الذي باستمرار يضاعف من وتيرة تطورها...

لهذا فإننا نعتقد أنه لا يمكننا أن نضاعف وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونشجع الاستثمار الوطني والأجنبي بواسطة يد عاملة تفتقر إلى الكفاءة وإلى المبادرة، وبعبارة أخرى يد عاملة غير مؤهلة .

إن من شأن انتهاج سياسة حديثة في مجال التكوين لهي وحدها الكفيلة بتحريك الآلة الاقتصادية وأيضا التخفيف من حدة البطالة وامتصاصها تدريجيا خاصة ضمن الفئة الشابة منها...

الفلاحة .. قطاع واعد.. وجهد منتظر

بالنسبة للفلاحة، فإن هذا القطاع الذي كان باستمرار محل اهتمام السلطات العمومية فإنها تخص هذه المرة بقانون توجيهي فلاحي وآخر يضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.

ولكن ورغم العناية التي أوليت لهذا القطاع فإن هذا الأخير لايزال يحتاج إلى عمل وجهد وعناية أكبر، لأن مستقبل البلاد كما تعلمون يكمن في هذا القطاع لما يوفره سطح وباطن الأراضي الجزائرية ونوعية تربتها وشساعتها وما توفره من فرص للنماء (وبشكل خاص في مناطقنا الصحراوية التي تختزن كميات هائلة من المياه بمقدورها أن تحول هذه المساحات إلى جناتٍ خُضر) ...

وهذا الواقع وهذه الحقيقة هي التي دفعت الوزارة الوصية إلى اتخاذ اجراءات طموحة وهي تقدم على اقتراح إدراج مشاريع نصوص تعطي النجاعة والعقلانية لعمل هذا القطاع وفي هذا المجال فإن النصوص ذات الصلة بتوازن البيئة تأتي هي الأخرى في الدورة لتكمل الجهد وتعطيه صفته التكاملية...

الصحة.. قوة التنظيم ضمان للصرامة و المتابعة

قطاع الصحة من جهته سوف يقترح على البرلمان نص قانون هام يعد بالواقع مطلبًا، مطلب تحتمه الضرورة ويفرضه واقع التطور الذي تعرفه البلاد والعالم...

لقد عرف قطاع الصحة العمومية منذ الاستقلال توجيهات لم تكن دائما منسجمة ولا هي كانت مكملة لبعضها وخلال الفترة عرف القطاع صعودًا وهبوطًا ولم يكن للأسف الصعود المأمول بالوتيرة المرجوة .

..يحفزعلى الاستثمار

إننا نعتقد أن هذا القانون سوف يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط التخفيف من الأعباء الملقاة على عاتق المواطن، وإنما سيكون أيضا قانونًا محفزًا على الاستثمار وعلى استحداث مناصب العمل وخلق الثروة وتعزيز قواعد الاستقرار...

ورغم الجهود الجبارة التي قدمتها الدولة في مجال تخصيص الميزانيات إلا أن هذا القطاع (لسوء الحظ) بقي يسجل نقائص كبيرة سواء على مستوى عدد الأسرة أو على مستوى العلاج رغم جهود الجهة الوصية ورغم تفاني الأطباء وإطارات وأعوان الصحة العمومية .

لهذا يأتي مشروع القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها اليوم في حينه سواء على المستوى التنظيمي أو في مجال توضيح الصلاحيات فيما بين المستشفيات العمومية والعيادات الخاصة وما بين المؤسسات الصحية الأجنبية ويأتي في ظل نظرة شاملة ترمي إلى استدراك النقائص والتجاوب مع الطلب الذي هو في تزايد مستمر...

تعديلات برمزية عالية للحكمة السياسية

لا يمكنني أن أنهي هذا العرض حول النشاط التشريعي بدون أن أتطرق إلى مشروع النص المعدل لقانون المحروقات الذي كان محل جدل كبير، وفي بعض الأحيان نقاش ساخن .

إن التعديلات التي أدخلت بفضل توجيهات السيد رئيس الجمهورية هي تعديلات تتسم برمزية عالية على مستوى الحكمة السياسية وبعد النظر وخاصة على مستوى التسيير الراشد لهذه الثروة الاستراتيجية الزائلة...

إن التعديلات التي أدخلت في هذا النص الهام تهدف كما يدرك الجميع إلى المحافظة على هذه الثروة للأجيال القادمة، وصونها من نزيف الطلب المتزايد في الأسواق العالمية .

ولئن ظهرت تعاليق هنا وهناك حول هذا التوجه، فإن ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار هو أن مصلحة البلاد وخاصة أجيالها القادمة هي التي حتمت مثل هذا الخيار... خاصة وأنه يأتي في ظل التحولات الكبيرة والمتسارعة في هذا القطاع عبر العالم.

تحولات أكدت التجارب أنها لا تراعي للأسف مصلحة الشعوب المستضعفة .

زخم وتنوع الدورة .. يُقابله مسؤولية إحترام الآجال

بعد هذا الاستعراض السريع لبعض بنود جدول أعمال الدورة لا شك وأنكم لاحظتم حجم العمل الذي ينتظرنا خلال الدورة، وأدركتم بالوقت ذاته الأهمية التي تكتسيها مشاريع هذه النصوص على مستقبل بلادنا عامة... والمسؤولية الملقاة على عاتقنا لإصدار قوانين تستجيب حقًا لمتطلبات المرحلة من كل هذا يتبين لنا أن ترسانة المشاريع المبرمجة للدورة تعد حقًا قوانين:

تؤسس لمرحلة جديدة، وتضع بلادنا في منعطف تاريخي هام...

... وإذا كنا قد سلمنا بهذه الحقيقة وأدركنا مراميها فإن إنجاز هذا العمل الضخم يتطلب منا في هذه الهيئة تأكيدًا:

..لطالما كان الإنتظار

إن دخول مضمون هذا النص حيز التنفيذ من شأنه أن يبتعد (في مجال الترقية) عن المساواة النمطية والاستفادة بالترقية الميكانيكية التي غالبًا ما تولد الرداءة ولا تشجع على المبادرة ولا تقوي من روح التفاني في تأدية الخدمة الجيدة وتحافظ على المال العام وعلى احترام المواطن.

جهدًا كبيرًا... وعملا مركزًا كما هو يحتم علينا... برلمانًا وحكومة بذل أقصى الجهد لتوفير كافة أجواء التعاون والتنسيق... لكي نكون في الموعد... ولكي نحترم أيضا التواريخ والآجال التي تحتم علينا دستوريًا اختتام هذه الدورة قبل 9 جانفي 2007 .

في ظل التكامل مجلس الأمة ساهم في الدفع بالإصلاحات إلى أهدافها

ونحن نتحدث عن المواعيد والآجال الخاصة بهذه الهيئة، فإننا نعتقد أن الوقت مناسب لتقديم بعض الملاحظات وإعطاء بعض الأحكام عن مسيرة هذه الهيئة الدستورية الهامة خلال الفترة، لكننا في هذا التذكير لن نعود إلى أسباب ومبررات استحداث الغرفة الثانية ولن نذكر بظروف إنشائها، فهذا أمر تحدثنا عنه من قبل... وهو أصبح معروفًا لدى الجميع... غير أن ما يستحق التسجيل بالمقابل (ولو إيجازا) في هذه المناسبة... فهو:

– أن هذه الهيئة (مثلها ومثل المجلس الشعبي الوطني) خلال السنوات 9 الماضية قد لعبا دورًا بارزا في تزويد البلاد بقوانين هامة... وهي مكنتها من اجتياز أوضاع الأزمة... وأسست للنظام الجديد الذي أقامته الجزائر وجعلت من التعددية الحزبية حقيقة، وهي ساهمت في ترسيخ الممارسة الديمقراطية ضمن المؤسسات وحققت للازدواجية البرلمانية النجاح وساهم في الدفع بعجلة سياسة الإصلاح في الاتجاه الصحيح...

ما يجب القول به هو أن المجلس استطاع أن يجسد مرحلة التأسيس ويساهم في إنجاح تجربة التعددية، وهو من العدم اختار نظامه وطرق عمله بنفسه وبدون الاعتماد على مرجعيات قانونية وطنية سابقة أو تجربة معاشة وطنيًا في هذا المجال...

وبالتأكيد فستكون لنا عودة للحديث تفصيلا في الموضوع مع نهاية الدورة .

مراجعة الدستور خطوة نحو مزيد من الانسجام والتوازن بين المؤسسات

وقد أنهينا استعراض مشاريع النصوص المقترحة علينا في الدورة، وأعطينا بعض الانطباعات عن عمل المجلس وعن العهدة ويبقى علي أن أتوقف عند تطورات هامة وطنية ودولية أخرى أرى ضرورة في إبداء بعض الآراء وتقديم بعض الملاحظات حولها

ويأتي في مقدمتها:

مراجعة الدستور

وفي هذا الإطار يجب التذكير بأننا في اختتام دورة الربيع الماضية كنا قد أعطينا بعض الملاحظات وقدمنا بعض الأفكار حول مبدأ تعديل الدستور وقد لامنا البعض على ذلك وذهبوا إلى حد استغراب موقفنا الداعم لهذه المبادرة .

والبعض الآخر اعتبر أننا في البرلمان تجاوزنا

صلاحياتنا عندما تطرقنا إلى موضوعٍ ليس من صميم اختصاصنا دستوريا؟

ما نقوله اليوم هو:
– إننا في موقفنا السابق دعمنا فكرة مراجعة الدستور وسعينا إلى إيجاد المبررات التي تؤيد هذا التوجه ولا زلنا على موقفنا... موقفنا هذا جاء من كوننا عشنا وعايشنا تطبيق مضمون الدستور الساري المفعول واختبرنا قدراته على التكفل ومعالجة أمهات القضايا وعبر الممارسة قدرنا محاسنه وسجلنا بعض فراغاته وبالأحرى بعض نقائصه.

ناهيك عن كون الدستور الساري المفعول يعطينا الاختصاص في التعرض للقضايا الدستورية، بل حتى النظر في المضمون... وهذا بحد ذاته واحدًا من المبررات التي تجعلنا نقف إلى جانب مبادرة السيد رئيس الجمهورية .

ما يمكن إضافته على ما سبق:
– هو أنه الآن وقد استرجعت البلاد استقرارها وكسبت معركة بناء المؤسسات.

– الآن وقد تم تجسيد جزء هام من أهداف سياسة الإصلاح التي انتهجها السيد رئيس الجمهورية في ظل أحكام الدستور الحالي فقد بينت التجربة أن استكمال تنفيذ هذه السياسة يتطلب إعادة النظر في بعض آليات الحكم وتنظيم علاقات المؤسسات .

– الآن وقد استرجعت الدولة هيبتها وتخلصت من عقدة الخوف والتردد.

فقد أصبح من الضروري بمكان توضيح آفاق المستقبل واستحداث الآليات التي تستوجبها ضرورات المرحلة وتستغني عن تلك التي قد يكون بقاؤها سببًا لعرقلة تناغم وتكامل مؤسسات الجمهورية فكان ضروريا التفكير أيضا في إيجاد الصيغ المناسبة لتحقيق مزيد من الانسجام والتوازن بين المؤسسات .

لهذه المنطلقات وغيرها جاء رئيس الجمهورية وفتح ملف تعديل الدستور وكان موقفنا الداعم لهذا التوجه يجد مبرراته في هذه الاعتبارات .

المصالحة خيار سياسي بعيد المدى..

فيما يخص موضوع المصالحة الوطنية فإننا نقول أن هذا المسعى كان ولا يزال يشكل الانشغال الأساسي بل الأول لكل الجزائريين .

وهذه القناعة هي التي حققت ذلك الإجماع المنقطع النظير في استفتاء 29 سبتمبر 2005 .

... إن المصالحة الوطنية هي خيار سياسي بعيد المدى، لا يمكن حصره في حيز زمني... ومنطق الأشياء يقتضي في الموضوع استعمال العقل والذكاء لإيجاد المخارج المناسبة (عند بروز العائق أو العوائق) ...

ومن حسن الحظ أن ميثاق السلم والمصالحة يدعو في أحكامه إلى المرونة في التعامل مع الموضوع وهو لذلك أعطى السيد رئيس الجمهورية إمكانية تدارك النواقص

الخاصة بالآجال والحالات الخاصة... لهذا نحن مطالبين بعدم تضييق الخناق على أعناقنا وترجيح القراءات الضيقة لمضمون النصوص التي أتينا بها من أجل إخراج البلاد من الأوضاع المعقدة لا إقحامنا في القراءات التي تطيل من عمر الأزمة.

الشعب عندما استفتي في الموضوع دعم بدون تحفظ مبدأ المصالحة... ولن يحاسبنا أحد في الموضوع مادامت الغاية هي إطفاء جمر نار الفتنة ووضع حد لنزيف دم الجزائريين الذي سال بغزارة .

وتأكيدًا لن يعترض أحد عن أي إجراء من شأنه تقصير أجل أزمة عمرت طويلاً...

الحوار .. طريق إلى العقد الإقتصادي والإجتماعي

يتزامن افتتاح دورة الخريف دائما مع الدخول الاجتماعي وإننا نود بهذه المناسبة إبداء الارتياح للاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتوفير شروط نجاح هذا الدخول الاجتماعي، والتي برزت خاصة في ذلك القرار الهام الذي اتخذه السيد رئيس الجمهورية عندما أعلن عن زيادة في أجور العمال... وإننا لنثني أيضا على قرار الحكومة الداعي إلى استئناف حوار الثلاثية وصولاً إلى تحقيق التوافق حول مضمون العقد الاقتصادي والاجتماعي الذي يجري الحديث عنه من مدة .

إننا نعتقد أن الجزائر لا يمكنها أن تحقق مشاريعها التنموية الطموحة استقرارها الاجتماعي ما لم يستمر الحوار ما بين الشركاء الاجتماعيين وما لم يتم التوصل إلى معالجة جدية للمشاكل المطروحة على صعيد الجبهة الاجتماعية.

قانون المحروقات

إن التعديلات التي أدخلت في هذا النص الهام تهدف كما يدرك الجميع إلى المحافظة على هذه الثروة للأجيال القادمة، وصونها من نزيف الطلب المتزايد في الأسواق العالمية .

البرلمانيون مدعوون لإعلاء أصواتهم إزاء جرائم إسرائيل في لبنان وفلسطين

في الأخير يبقى علي القول بأن هناك موضوع أقلقنا وهز وجداننا جميعًا في الجزائر وفي العالم العربي بل في العالم ونعني به ما جرى ويجري في الساحتين اللبنانية والفلسطينية وما تقوم به إسرائيل من عمل إجرامي بشع في حق شعب لبنان وفلسطين الشقيقين.

إننا إذ نستنكر الاعتداء السافر الذي استهدف شعب لبنان وسيادته وشنع بشعبه ودمر بناه التحتية وشرد شعبه الأعزل وهدم ممتلكات مواطنيه وهي بكل المقاييس جرائم حرب منافية للقوانين والأعراف المتعلقة بالحروب...

إننا أمام هذا السلوك الإجرامي الأرعن لا يسعنا إلا أن نترحم على شهداء لبنان وفلسطين ونندد بالعدوان على شعبيهما ونحيي المقاومة اللبنانية والفلسطينية البطلة وندعو الأسرة الدولية إلي تحمل مسؤوليتها تجاه شعب لبنان لتتخذ الاجراءات العقابية المناسبة ضد إسرائيل (وهذا أضعف الإيمان).

في إطارنا البرلماني فإننا نعبر عن دعمنا لأشقائنا اللبنانيين وبرلمانيهم وندعم كافة الخطوات التي يدعون لها سواء في البرلمانات الوطنية أو الاتحادات الاقليمية والدولية وبالمناسبة ذاتها فإننا ندعو إلى ضرورة إطلاق سراح البرلمانيين الفلسطينيين وأعضاء حكومتهم الشرعية الذين قامت سلطات الكيان الصهيوني باعتقالهم وفي مقدمتهم الزميل عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي .

وندعو برلمانيي العالم للتحرك وممارسة أقصى ما يمكن ممارسته من وسائل الضغط على إسرائيل لدفعها إلى إطلاق سراحهم .

ونوجه نداء إلى لجنة حقوق الإنسان في الاتحاد البرلماني الدولي لكي تتخذ المواقف المناسبة إزاء تمادي اسرائيل في عدوانها وخرقها للمواثيق وللقانون الدولي وخاصة تلك المتعلقة بالبرلمانيين .

آفاق دستورية

...عشنا وعايشنا تطبيق مضمون الدستور الساري المفعول واختبرنا قدراته على التكفل ومعالجة أمهات القضايا وعبر الممارسة قدرنا محاسنه وسجلنا بعض فراغاته وبالأحرى بعض نقائصه .

من بين نصوص دورة الخريف 2006

1- مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 66/155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية / لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان .

2- مشروع قانون يتضمن إحداث إجراء معاينة حق الملكية العقارية وتسليم سندات الملكية عن طريق تحقيق عقاري/ لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان .

3- مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 66/ 156 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات/لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان .

4- مشروع قانون يتعلق بتدابير تشجيع ودعم التشغيل/لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتضامن الوطني.

5- مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 06-03 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية/لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان .

6- مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 06-04 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006/لجنة الشؤون الإقتصادية و المالية.

7- مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 06-05 المتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالإنقراض والمحافظة عليها/لجنة الفلاحة والتنمية الريفية.

8- مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 06-06 المتعلق بالخدمة المدنية/لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتضامن الوطني.

9- مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 06-07 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها/لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتضامن الوطني.

10- مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 06-08 المتعلق بتطوير الإستثمار/ لجنة الشؤون الإقتصادية و المالية.

11- مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 06-09 المتعلق بمكافحة التهريب/ لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان .

بعد خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة عيد الإستقلال

واليوم وقد تجاوزت الجزائر حالة الأزمة والاختلال وهي تخوض مرحلة حاسمة في مسار التنمية ودعم هياكل دولة الحق والقانون فإنه من الضروري في اعتقادنا طرح مسألة تعديل الدستور الذي أصبح يفرض نفسه لا كخطوة متقدمة مكملة في مسار إصلاح وتحديث هياكل الدولة فقط، بل في كونه أيضا يستجيب لرغبة شعبية واسعة و مطلب جزء كبير من القوى السياسية وحركة المجتمع المدني.

إن التعديل الدستوري الذي نبتغيه سيكون مترجما لانشغالات وتوجيهات المرحلة الجديدة، منسجما مع تطور الدولة الجزائرية وما نريده لها من استقرار وقوة وفعالية، دستورا يعزز أكثر فأكثر الحقوق والحريات الأساسية وكذا الرقابة الدستورية، يحدد قواعد نظام سياسي واضح المعالم، يضبط أكثر فأكثر الصلاحيات والمسؤوليات، يراعي احترام مبدأ الفصل بين السلطات ويضع حدا للتداخل بين صلاحيات المؤسسات وينهي الخلط بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي.

إن الجزائر وهي تواجه تحديات تنمية شاملة في سياق عولمة كاسحة تحتاج إلى نظام قوي ومتناسق قادر على تعزيز وتفعيل هياكل الدولة بما يساعد على التحكم العقلاني، في أولويات الاستراتيجية الوطنية والتكفل الأفضل بمقتضيات التسيير ومتطلبات الحكم الراشد، الذي نعمل على تجسيده ثقافة وممارسة على كافة المستويات بما يكفل ضمان ديمقراطية حقيقية ومؤسسات جمهورية عتيدة وشرعية دستورية دائمة .

رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة 4 جويلية 2006

أعضاء المجلس يصادقون على لائحة حول تعديل الدستور

جلسة خاصة

بن سيحمو مولاي مبارك يقرأ اللائحة

صادق مجلس الأمة يوم السبت 8 جويلية 2006 في جلسة خاصة، ترأسها السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس، على لائحة مساندة لمبادرة فخامة رئيس الجمهورية الخاصة بتعديل الدستور، وهذا نصها:

إن الجزائر، وهي تحتفل بالذكرى الرابعة والأربعين من استرجاع استقلالها المبارك، تبعث فينا مشاعر الفخر والاعتزاز. ولقد برهن أبناء وبنات هذه الأرض الطيبة على الدوام وعبر التاريخ المجيد، منذ العهد النوميدي والفتح الإسلامي والثورات التحريرية ضد الاستعمار، على أن الجزائر منبت للحرية، وقلعة للأحرار وأرض للعزة والكرامة.

ومن ثم، فإن جميع الدساتير الجزائرية، على مختلف المراحل، كلها أكدت الحفاظ على الثوابت والقيم المتحصن بها أفراد الشعب من حرية وانتماء عربي إسلامي أمازيغي، ووحدة وطنية.

ولأن الدستور هو المجسم لعبقرية الشعب والمعبر عن تطلعاته والمحدد لفلسفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو القانون الأساسي الذي يسمو فوق كل القوانين ويشكل ضوابط ممارسة النشاط السياسي، والضامن لشرعية السلطات في الدولة.

والدستور مهما كان واضحا ودقيقا لدى واضعيه، فهو كغيره من الظواهر يخضع لقانون التطور والاستجابة للمتطلبات والمستجدات التي تحدث في المجتمع مما يتطلب تعديله كلما اقتضت المصلحة العامة ذلك.

فكان لدستور1963 أن وضع أسس الدولة الجزائرية الحديثة وفق أهداف محددة نشأت عقب الاستقلال.

وجاء دستور1976 ليعبر عن مرحلة جديدة لتكريس الخيار الاشتراكي منهجا ونظاما.

وأظهر دستور1989 الحاجة إلى مسعى التفتح والتعددية.

وجاء دستور1996 ليكرس هذا التوجه، مسجلا الرغبة في تحقيق الاستقرار والحفاظ على مؤسسات الدولة وطابعها الجمهوري، وهو الدستور الذي ولد في خضم أزمة خانقة كادت أن تنسف بأركان الجمهورية ووضع في ظروف جد صعبة وحرجة نتيجة ضغوط المحنة العصيبة التي كانت تعيشها البلاد مما أدى إلى وجود ثغرات تتمثل خاصة في عدم ضبط وتوضيح العلاقات والصلاحيات بين مختلف السلطات، إذ بقيت غامضة ومتداخلة، مما انعكس سلبا على أدائها.

واليوم، وإن أضحى التعديل الدستوري مطلبا شعبيا، يفرض نفسه لاستكمال مسار تحديث الدولة الجزائرية وما يراد لها من استقرار وقوة وفعالية، فإن رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ما فتئ ينبه ويعلن في البرنامج الوطني للتجديد الشامل للدولة وللمجتمع اعتبارا من سنة1999 إلى ضرورة تعديل الدستور الحالي، لكنه إلتزم باحترامه وتطبيقه على حاله نظرا للأولويات المتراكمة التي واجهتها الجزائر.

وبعد أن استرجعت الجزائر مكانتها بين الأمم وفي الدولية كقطب سياسي وجغرافي استراتيجي، شرعت في إرساء شروط قيام نهضة حقيقية شاملة اقتصادية واجتماعية وثقافية، وقامت ببناء أسس دولة حديثة مستقرة بمؤسسات قوية. وهي الإنجازات التي يشهد بها الشعب الجزائري الفخور بماضيه المجيد والوفي لأبنائه البررة المخلصين ويحفظ لهم هذا الشرف ويدونه بخطوط عريضة في تاريخ الجزائر الحديث.

ومن هذا المنطلق، أصبح لزاما أن تصاغ نظما تشريعية جديدة مناسبة ومحينة تتوافق مع التغيز والتطور الحاصل في المجتمع الجزائري، وتنسجم أيضا مع المستجدات والتحولات التي تشهدها البلاد. ومن ثم جاءت مبادرة القاضي الأول في البلاد الرامية إلى تعديل الدستور طبقا للصلاحيات المخولة له دستوريا.

وعليه فإن أعضاء مجلس الأمة المجتمعين بتاريخ08 يوليو 2006 بمقره، يثمنون ما جاء في خطاب رئيس الجمهورية الموجه إلى الشعب يوم 04 جويلية 2006 ويباركون ويساندون مبادرته في تعديل الدستور، ويعربون عن تجندهم لتفعيل هذا الحدث الوطني، ويدعون كافة القوى السياسية والتنظيمات الجمعوية في البلاد وكافة أفراد الشعب كل في موقعه إلى المشاركة بقوة في إنجاح هذه الاستشارة الشعبية الواسعة.

عاشت الجزائر
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار
أعضاء مجلس الأمة

قانون المالية : قراءة في المؤشرات قبل الموعد

خلال هذه الأيام يناقش البرلمان بغرفتيه قانون المالية لسنة 2007، وهو الموعد السنوي مع الأرقام والإحصائيات التي تعطي صورة عن الحالة الصحية المالية للبلد، وعادة ما يتميز هذا الموعد بمناقشات ثرية تهتم بمختلف القطاعات، وفي انتظار عرض ومناقشة قانون المالية تدرج مجلة مجلس الأمة هذا المقال ذا الصلة بالموضوع.

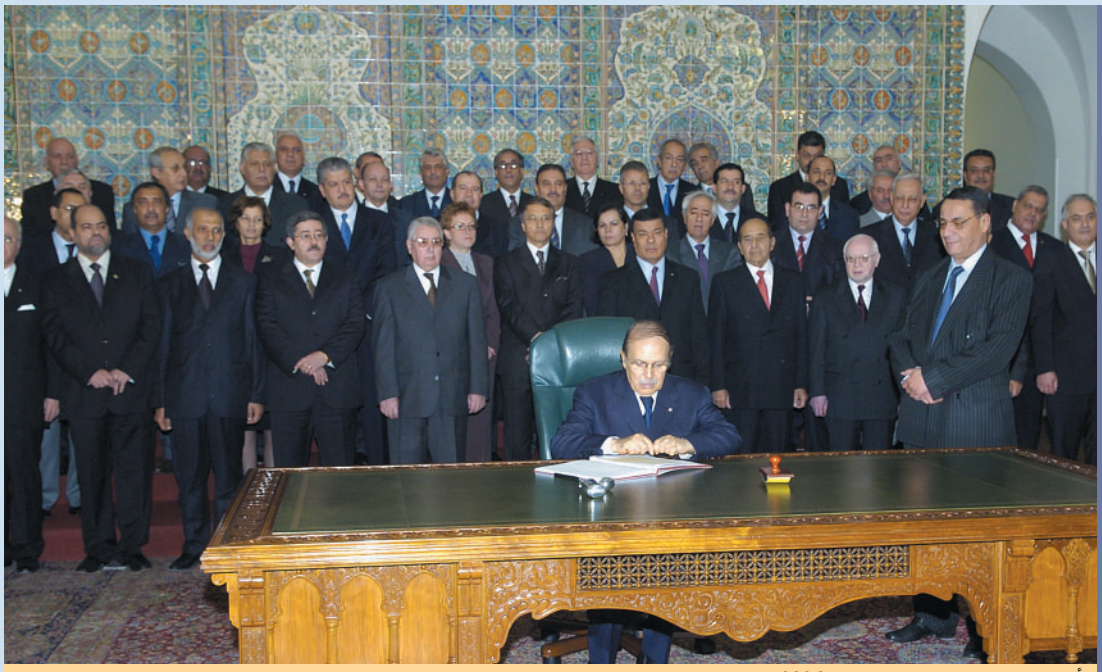

أرشيف التوقيع على قانون المالية 2006

الطريق إلى الخلاص من المديونية ... والتفرغ للتنمية

تشير المؤشرات والمعطيات الإقتصادية والمالية الحالية إلى أن الوضع المالي للبلاد في صحة جيدة، الأمر الذي سيسمح للحكومة بالعمل بارتياح أكبر وتنفيذ المشاريع بثقة أقوى.

إن الأرقام الدالة على الوضعية المالية الجيدة للبلاد تحمل تفاؤلا كبيرا بإمكانية تنويع الإستثمارات وتنفيذ المشاريع الكبرى التي من شأنها جذب المستثمرين الأجانب من جهة،وتقوية ثقة الجزائر لدى المتعاملين الإقتصاديين والماليين، من زاوية ثانية فإحتياطي الصرف الذي يتجاوز اليوم 68 مليار دولار قد فتح الباب واسعا أمام إنعاش إقتصادي وإحداث تنمية متوازنة إنطلاقا من التخلص من التبعية المالية للدول الدائمة الأعضاء في كل من نادي باريس ونادي لندن.

ومن الواضح، أن الجزائر بدأت تتخلص – بصورة ملحوظة – من أكبر عوائق التنمية التي كبحت التطور سنوات عديدة وهو المديونية وخدماتها، حيث سددت الجزائر في ظرف 18 شهرا ما يعادل 12 مليار دولار .وقد انخفضت الديون الخارجية إلى مستوى 5 ملايير دولار.

ومما لاشك فيه، أن تخفيض الديون الخارجية إلى هذا المستوى ، يعني من جملة ما يعني أن التنمية الإقتصادية والإجتماعية قد تحررت من التبعية والضغوط المفروضة عليها. كما يعني أن هذا الموضوع أصبح في خبر كان بعد أن بات لا يشكل حدثا، كما يدل من ناحية أخرى على التحكم في التوازنات المالية والإقتصادي.

متاعب ...وإنفراج

لقد عرفت الجزائر،قبل هذا الإنفراج متاعب وصعوبات على مستويات مختلفة مالية وإقتصادية وإجتماعية أدت بالبلاد إلى الدخول في طريق شاق يتمثل في إعادة جدولة الديون الخارجية في إطار الإتفاق الذي أبرم مع صندوق النقد الدولي في أواخر 1993 المعروف بإتفاق " استاندباي" والذي إمتد على مرحلتين، تمثلت المرحلة الأولى الممتدة بين سنتي 1994 و1995 في إبرام إتفاق عرف ببرنامج الإستقرار الإقتصادي، أما الثانية التي تراوحت بين سنتي 95 و1998 فقد شهدت إبرام إتفاق بين الطرفين سمي ببرنامج التعديل الهيكلي، وغني عن البيان أن هذا الأخير كانت له تأثيرات إقتصادية وإجتماعية قاسية في بداية تطبيقه بصورة خاصة، والمتمثلة أساسا في حل كثير من المؤسسات الإقتصادية وبيع أو خوصصة البعض الآخر وما رافق ذلك من عمليات تسريح للعمال.

إلا أنه ومن ناحية أخرى ، فقد سمح برنامج التعديل الهيكلي بتحقيق التوازنات الإقتصادية والمالية الكبرى .وأوقف حالة التدهور التي كان يعيشها الإقتصاد الوطني بعد سنة 1993 وقد تدعمت هذه التوازنات المسجلة بمعدلات النمو التي شهدت تحسنا في عدة قطاعات خصوصا قطاع المحروقات الذي عرف انتعاشا غير مسبوق بفضل التطورات المتسارعة والمذهلة التي عاشتها السوق البترولية ولازالت.

وسيستمر هذا الإنتعاش والتحسن المتواصل لأسعار برميل النفط لفترة

مقر وزارة المالية

النتائج المسجلة سواء على مستوى التوازنات أم على صعيد احتياطي الصرف لاتكفي وحدها بالرغم من أهميتها ، مادامت مرتبطة بتطورات ظرفية سريعة التحول إيجابا أم سلبا إذ لابد من حمايتها وتقويتها بأخرى أكثر صلابة تكون نتيجة حتمية لتلك الإصلاحات الجارية .

أطول ،خاصة وأن الخبراء يرشحون إرتفاعها إلى حدود 100 دولار، لاسيما إذا بقيت العلاقات الدولية تحكمها نزوات الكبار واستمرت وضعية الأمم المتحدة كما هي أو أكثر، وأكثر من ذلك فإن الدول الأعضاء في منظمة " أوبيك" ترفض أي إنخفاض للأسعار إلى أقل من 55 دولار للبرميل الواحد، الأمر الذي يعني أن إنسجام مواقف هذه الدول سيساعد أكثر على حماية الأسعار ومنعها من الهبوط إلى مادون ذلك المستوى، وهو ما يسمح للجزائر باستكمال إصلاحاتها الشاملة لتعزيز التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى المسجلة وفي ملف المديونية بشكل نهائي.

والمؤكد، أن النتائج المسجلة سواء على مستوى التوازنات أم على صعيد احتياطي الصرف لاتكفي وحدها بالرغم من أهميتها ، مادامت مرتبطة بتطورات ظرفية سريعة التحول إيجابا أم سلبا إذ لابد من حمايتها وتقويتها بأخرى أكثر صلابة تكون نتيجة حتمية لتلك الإصلاحات الجارية .

وهذا يعني أن الأمر يستدعي اليوم أكثر من أي وقت مضى تجسيد الشعار الذي ظل يتردد طيلة السنوات الماضية على لسان الحكومات المتعاقبة وهو : ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

فالظرف مناسب والفرصة مواتية .فالتحسن المستمر لإحتياطي الصرف الذي يتجاوز 68 مليار دولا من شأنه أن تخرج البلاد من النفق الذي دخلته بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية التي أدت بها إلى الوقوع تحت ضغوط وشروط المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي .

فالإنفراج المالي الناتج أساسا عن تقلبات السوق البترولية التي ساعدت على تجاوز سعر البرميل عتبة 70 دولارا سيدفع ويشجع الحكومة على معالجة عدة قضايا وملفات إقتصادية وإجتماعية.

مؤشرات .. وآفاق

لاشك أن الرقم المعلن الخاص بإحتياطي الصرف يؤكد أن الوضعية المالية للبلاد في صحة جيدة تؤهلها لمواجهة الأعباء والمتاعب الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن الإتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي والتي تعتبر كتكاليف للإصلاحات. بل تضحية قصد تحقيق عدة أهداف وأهمها إنجاح مسعى هذه الإصلاحات مهما كان الثمن.

ومن ناحية أخرى، فالوضعية المالية هذه من شأنها أن تشجع الحكومة على خوض غمار الإستثمار في مختلف المشاريع التي تساعد على إيجاد فرص عمل جديدة وبالتالي التخفيف من عبء البطالة من جهة، وتستقطب المستثمرين الأجانب من زاوية أخرى، وأهم ميزة لإحتياطي الصرف الذي يتجاوز 68 مليار دولار والمرشح للإرتفاع هي انه يسمح للجزائر من التحرر أكثر من شروط وتكاليف البرامج المقترحة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وتنفيذ الإصلاحات دون ضغوط . كما سيشجع التقارير الصادرة خاصة عن صندوق النقد الدولي والمتعلقة بوضعية الإقتصاد الوطني على تحفيز المستثمرين على الإستثمار في الجزائر.

إن المؤشرات الإقتصادية والمالية الراهنة قادرة على فتح آفاق واسعة أمام الإقتصاد للإنتعاش والتطور. فالبرنامج التكميلي لدعم النمو الذي إستفاد من غلاف مالي يصل إلى 120مليار دولار سيعزز النتائج المسجلة عن طريق مخطط الإنعاش للفترة الخماسية السابقة ويساعد على مواصلة الإصلاحات بما فيها تحرير الإقتصاد الوطني من مختلف العوائق والعراقيل التي تحول دون إندماجه إندماجا حقيقيا في الإقتصاد العالمي.

والملاحظ، أن تلك النتائج شملت عدة قطاعات تنموية ، وتعلقت خاصة بالتعجيل بإنجاز المشاريع التي كانت معطلة بسبب نقص التمويل وإنطلاق مشاريع جديدة إقتصادية وإجتماعية. كما تعلق الأمر بإنشاء مناصب عمل جديدة بلغت أكثر من 230 ألف منصب شغل ، ثلاثة أرباع منها مناصب دائمة ، لعب فيها القطاع الفلاحي دورا بارزا وحيويا من خلال توفير أكثر من نصف تلك المناصب أي حوالي 56 بالمائة وساهم فيها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 19 بالمائة إضافة إلى قطاعات أخرى كقطاع الخدمات.

وإذا كانت هذه النتائج وغيرها قد تحققت بغلاف مالي بلغ حوالي 7 ملايير دولار، فإن البرنامج التكميلي لدعم النمو بغلافه المالي الذي يتجاوز ذلك المبلغ المخصص للمخطط الإنعاش بأكثر من سبعة عشرة مرة من شأنه أن يفتح أفاقا أوسع بالنسبة إلى الإقتصاد الوطني سواء تعلق الأمر بدعم التوازنات المالية والإقتصادية أم بدعم النمو أم بتوسيع دائرة الإستثمار وتحسين مستوى المعيشة وإستحداث مناصب عمل جديدة.

وبصورة عامة، فإن الوضعية المالية المريحة للجزائر ستمكن الحكومة من مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية على مستويات مختلفة بثقة كبيرة ، وهذه فرصة هامة لإنجاز ذلك.

رشيد لمواري

إستقبالات الرئيس

وفد برلماني أسترالي

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة يوم السبت 02 سبتمبر 2006، وفدا برلمانيا أستراليا يقوده السيد Warren Entsch، نائب عن ولاية كينسناند.

خلال هذا اللقاء تم التطرق إلى مختلف أوجه التعاون بين الجزائر وأستراليا والعمل على نسج علاقات مفيدة بين البلدين من خلال تبادل المعلومات والتعرف على مجالات التعاون وهي متعددة خاصة في ميادين الري والفلاحة والأشغال العمومية والتكنولوجيات والتعليم والبحث العلمي. وقد تم التركيز على إمكانيات وطاقات الجزائر التي يمكن أن تكون قاعدة لتقريب ما أبعدته الجغرافيا لبعث تعاون فعال، وتم بحث سُبل تدعيم التعاون البرلماني بين غرفتي البرلمان في الجزائر وأستراليا .

كما تم التطرق أيضا خلال هذه المحادثات إلى القضايا الدولية الراهنة ذات الاهتمام المشترك على الصعيدين الجهوي والدولي.

وفد عن برلمان أمريكا الوسطى

واستقبل السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة يوم السبت 07 أكتوبر 2006، وفدا عن برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN) يقوده السيد Julio alcios Sambrano (من بناما) وبعضوية السادة Nelson Licona (من الهندوراس)، Julio Cesar Grijalua (من سلفادور) Miguel Oviedoh (من جمهورية دومنيكن).

خلال هذه المحادثات تم التأكيد على ضرورة بذل كل الجهود من قبل البرلمانيين مع كل القوى المحبة للأمن والسلام من أجل تمكين الشعب الصحراوي من حقوقه المكرسة في اللوائح الأممية والامتثال للشرعية الدولية. كما تم التركيز من جهة أخرى على ضرورة فتح مجالات للتشاور وتنسيق المواقف مع كل الاتحادات البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية لإقرار السلم والأمن في العالم والعمل على تفعيل مساهمة البرلمانيين في مد جسور التواصل ونسج علاقات من شأنها رفع التعاون بين الجزائر ودول أمريكا الوسطى إلى مستويات أفضل. بعد ذلك كانت للوفد البرلماني لجمهوريات أمريكا الوسطى لقاء مع رئيس وأعضاء لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الأمة، تم التطرق خلالها إلى دور البرلمانيين تجاه عدد من القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك.

السفراء

سفير الجمهورية العربية السورية

استقبل السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة يوم الخميس 20 جويلية 2006 سفير الجمهورية العربية السورية الدكتور عيسى درويش الذي أدى له زيارة وداع بعد انتهاء مهامه كسفير لبلاده بالجزائر.

المحادثات تمحورت حول العلاقات الثنائية التاريخية المتميزة بين البلدين ، وتم خلالها التأكيد على ضرورة تكثيف اللقاءات والتشاور لترقية التعاون والتقارب بين البلدين.

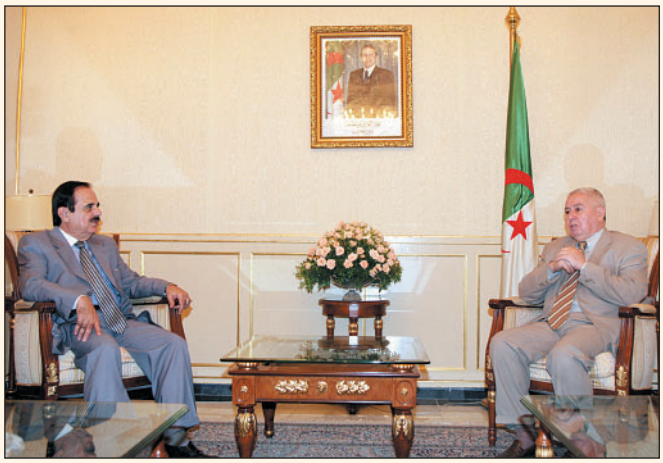

سفير جمهورية اليمن

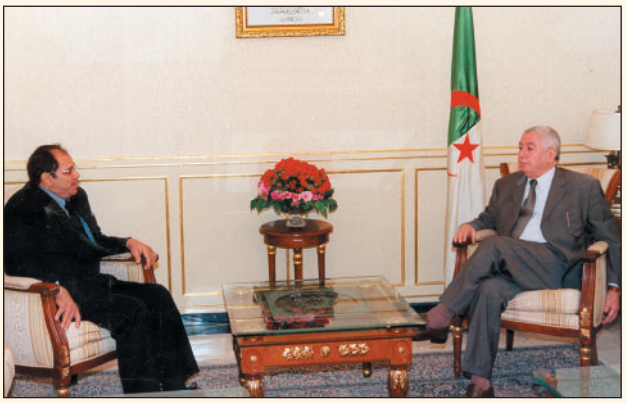

وإستقبل يوم السبت 12 أوت 2006، سفير الجمهورية اليمنية السيد عبد الله عبد الإله.

خلال هذا اللقاء تم التطرق إلى العلاقات الجزائرية اليمنية وبحث سبل دعمها وترقيتها خاصة في مجالات الطاقة،التربية والتكوين.

كما تم التأكيد على ضرورة تكثيف اللقاءات والتشاور في الميدان البرلماني لتعزيز الروابط الأخوية بين الجزائر واليمن.

سفير كندا

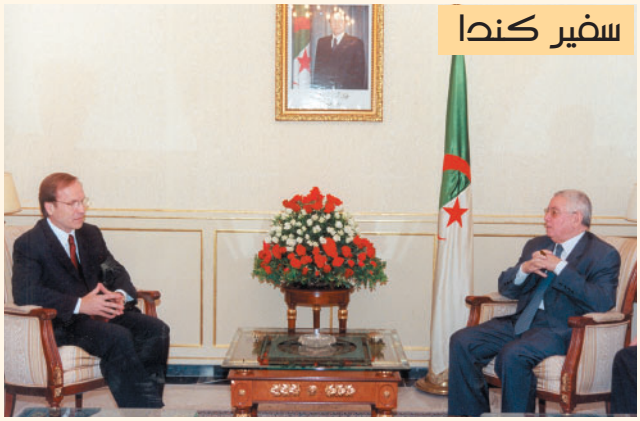

وإستقبل يوم الاثنين 18 سبتمبر 2006 السيد Robert Wbeck سفير كندا بالجزائر.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية المتميزة واستعرضت فرص التعاون المتوفرة في المجال الإقتصادي والثقافي ، كما تم التطرق إلى أهمية إنشاء مجموعة صداقة برلمانية جزائرية كندية، وضرورة تبادل الخبرات لاسيما في مجال التكوين.

اللقاء كان فرصة من جهة أخرى للحديث عن الفضاء الفرانكفوني وما يوفره من أفق التعاون الثقافي بين البلدين.

المكتبة الإفتراضية

بمناسبة إستقباله من قبل رئيس مجلس الأمة يوم الاثنين 18 سبتمبر 2006, قام السيد Robert Wbeck سفير كندا بالجزائر بزيارة إلى المكتبة الإفتراضية ومكتبة مجلس الأمة. وكان مرفوقاً بالدكتور عمراني حفناوي، الأمين العام للمجلس الذي وافاه بعرض عن المكتبتين، ومشروع تطويرهما وإمدادهما بأحدث الوسائل والتقنيات وأنجع مقومات التسيير والاستغلال العصرية.

وقد أبدى سفير كندا بالجزائر إهتماماً خاصاً للتعاون ، ووعد بفتح قنوات للإتصال مع الجهات المعنية في بلده .. خاصة وأن كندا تعتبر من البلدان الأكثر تطوراً في هذا المجال.

سفير الولايات المتحدة الأمريكية

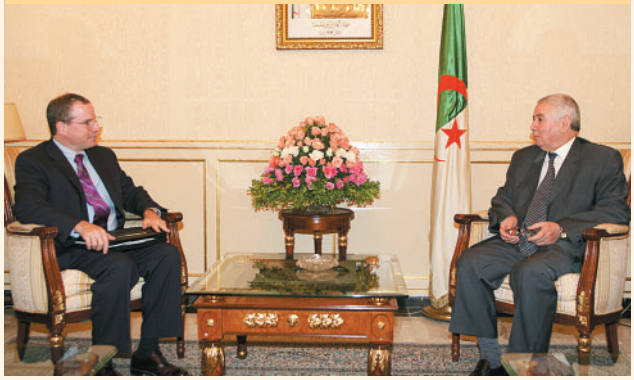

واستقبل يوم الثلاثاء 19 سبتمبر 2006 السيد Robert S. Ford سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر.

وقد تناولت المحادثات العلاقات الثنائية واستعرضت الديناميكية التي تطبع التعاون بين البلدين ، ودور البرلمانيين عبر تعزيز الحوار والتواصل بما يخدم مصلحة الشعبين والبلدين.

سفير المملكة العربية السعودية

واستقبل يوم الأربعاء 20 سبتمبر 2006 الدكتور سامي بن عبد الله الصالح، سفير المملكة العربية السعودية بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة، تم خلالها إستعراض العلاقات الجيدة بين البلدين وما تشهده من تواصل أخوي دائم على أعلى المستويات بين قيادتي الجزائر والمملكة، كما تم التطرق إلى فرص التعاون العديدة المتاحة وآفاق توسيعها، وإلى الأهمية التي يكتسيها دور البرلمانيين لمواكبة التقدم الذي بلغته العلاقات الثنائية القائمة على الثقة المتبادلة والمصالح المشتركة للبلدين الشقيقين.

سفير اليابان بالجزائر

واستقبل يوم الأحد 01 أكتوبر 2006، السيد Shimizu Kunio سفير اليابان بالجزائر .وقد تم خلال هذا اللقاء التطرق إلى العلاقات الثنائية خاصة في مستوى التعاون الاقتصادي الذي يعرف تطوراً إيجابيا بحضور متعاملين ومستثمرين في الجزائر. كما تناول اللقاء أهمية العلاقات البرلمانية وضرورة تدعيمها خلال الفرص التي تتيحها اللقاءات الإقليمية والدولية لبرلمانيي البلدين.

الجمعية 115 للإتحاد البرلماني الدولي
برئاسة رئيس المجلس :

المجموعة الإفريقية ترشح ممثليها في هياكل الاتحاد

شارك السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة ورئيس اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي على رأس وفد برلماني من مجلس الأمة في أشغال الجمعية 115 للإتحاد البرلماني الدولي المنعقدة خلال الفترة الممتدة من 16 إلى 18 أكتوبر 2006 بجنيف (سويسرا).

أشرف السيد عبد القادر بن صالح على إجتماعات المجموعة الإفريقية يوم الأحد 15 أكتوبر 2006, حيث تم البت في الطلبات الخاصة بالبند الإستعجالي الذي سيطرح للمناقشة على الجمعية العامة، ودُرست المسائل التنظيمية الخاصة بترشيح ممثلي المجموعة الإفريقية في هياكل الإتحاد البرلماني الدولي.

وجدير بالذكر أن الجمعية 115 للإتحاد البرلماني الدولي ناقشت داخل اللجان الدائمة المواضيع الثلاثة التالية:

1– التعاون بين البرلمانات ومنظمة الأمم المتحدة من أجل ترقية السلم في العالم، وبالأخص محاربة الإرهاب والأمن الطاقوي على المستوى العالمي.

2– دور البرلمانات في مراقبة الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الألفية للتنمية، خاصة ما تعلق بمشكلة الديون والقضاء على الفقر والفساد.

3– الأشخاص المفقودين.

أعضاء وفد مجلس الأمة المشارك في أشغال الجمعية 115 للإتحاد البرلماني الدولي.

1– السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة ورئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، رئيس الوفد

2– السيدة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة.

3– السيد صويلح بوجمعة، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج.

4– السيدة زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة وعضو أساسي بلجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بالإتحاد البرلماني الدولي.

5– السيد الدكتور حفناوي عمراني، الأمين العام لمجلس الأمة ونائب رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات .

6 – السيد طافر عبد القادر، المستشار الدبلوماسي للسيد رئيس مجلس الأمة.

7 – السيد قمري أحمد، مستشار مكلف بتشريفات رئيس مجلس الأمة.

8 – السيد بورقبة عيسى، مكلف بالدراسات والتلخيص، مسؤول خلية العلاقات الخارجية بمجلس الأمة.

وكان السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، ورئيس الهيئة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي، قد إستقبل يوم الخميس 12 أكتوبر 2006 الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي السيد عبد الله عبد القدير.

اللقاء اندرج كما أشرنا في إطار التحضير لاجتماع المجموعة الإفريقية بجنيف على هامش الدورة 115 للاتحاد البرلماني الدولي.

وبالمناسبة تطرق الطرفان خلال هذا الاجتماع إلى التحضيرات الجارية لعقد الدورة 49 للهيئة التنفيذية والمؤتمر 29 للاتحاد البرلماني الافريقي المزمع عقدهما في بوجمبورة أواخر شهر نوفمبر القادم، والتي ستتناول قضايا التربية والتعليم وترقية مسار المصالحة الوطنية بما يخدم التماسك الاجتماعي في بعض البلدان الإفريقية أبرز بنود جدول أعمال هذه الدورة.

في ضيافة المجلس

يستضيف مجلس الأمة في الفترة من 04 إلى 07 نوفمبر 2006، وفدا برلمانيا برئاسة السيد تشن ماو سو (CHEN Haosu)، رئيس جمعية الصداقة والشعب الصيني مع شعوب العالم.

ويتكون الوفد من السيدات والسادة:

1– فنغ تسوكو، مدير شؤون آسيا وإفريقيا بالجمعية والأمن العام للوفد.

2– تشنغ تشي تشايغ ، نائب الأمين العام للجنة فحص الانضباط بمدينة شانغهاي.

3– قاو شياولا، نائبة رئيس لجنة الشؤون القومية والدينية التابعة للمؤتمر الإستشاري السياسي بمدينة شانغهاي.

4– لي دوه شو ، نائب مدير الديوان لمجلس نواب الشعب بمقاطعة التبت الذاتية الحكم.

5– قونغ بن شنغ، نائب رئيس مجلس نواب الشعب بمدينة آن شان.

6– وانغ تشون شوى ، مدير مكتب اللوائح القانونية للجنة فحص الانضباط بمدينة شانغهاي.

7– تشانغ مين ، نائب رئيس فرع جمعية الصداقة بمدينة آن شان.

8– جيا لينغ ، رئيسة قسم آسيا وإفريقيا بجمعية الصداقة.

9– ماشي هوي .

وتأتي هذه الزيارة في إطار تعزيز العلاقات الجزائرية الصينية العريقة التي تمتد إلى أكثر من نصف قرن، ورغبة في توسيعها إلى الميدان البرلماني وذلك من خلال الدعوة التي وجهها السيد صويلح بوجمعة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج إلى السيد تشن هاو سو.

في العدد القادم
وقائع هذه الزيارة

من أجل تطوير العلاقات البرلمانية الثنائية

بعد زيارة Sergei Mironov إلى الجزائر رئيس مجلس الأمة في روسيا

وفي الأولويات ترقية "الشراكة الاستراتيجية" برلمانياً

بدعوة من السيد سرجاي ميرونوف (Mirono Serguei) رئيس المجلس الفيدرالي لجمهورية روسيا الفيدرالية ، قام السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة على رأس وفد هام من أعضاء المجلس يضم رؤساء المجموعات البرلمانية بزيارة رسمية ابتداء من يوم الاثنين 10 جويلية 2006 إلى جمهورية روسيا الفيدرالية .

الزيارة تدخل في إطار العمل المتواصل لتطوير العلاقات الجزائرية الروسية وإعطائها دفعا جديدا خاصة بعد الزيارات واللقاءات التي جرت بين مسؤولي البلدين على أعلى المستويات وتوجت بإمضاء إتفاقية الشراكة الاستراتيجية التي تمت خلال زيارة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية إلى جمهورية روسيا الفيدرالية سنة 2004 ثم زيارة السيد فلاديمير بوتين رئيس جمهورية روسيا الفيدرالية إلى الجزائر في مارس 2006 .

ويذكر أن السيد سرجاي ميرونوف (Mironov Serguei) رئيس المجلس الفيدرالي الروسي كان قد قام بزيارة رسمية للجزائر في نهاية شهر مارس 2005.

رئيس مجلس الأمة تحادث خلال هذه الزيارة مع السيد سرجاي ميرونوف حول العلاقات الثنائية سيما البرلمانية وحول تجربة البلدين في هذا المجال خاصة وأن كلا البلدين دخلا في مرحلة التعددية الحزبية في نفس الفترة. كما تم التطرق إلى القضايا السياسية على المستوى الدولي خلال مأدبة عشاء أقامها رئيس المجلس الفيدرالي الروسي على شرف الوفد الجزائري.

واغتنم السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة هذه الفرصة لاستعراض الوضع الحالي في بلادنا مع التأكيد على استرجاع الاستقرار والأمن وبعث العجلة الاقتصادية من جديد وعودة البلاد إلى الساحة الدولية بعد أزمة عشرية التسعينات.

من جهة أخرى ، كانت المحادثات التي جرت بين رئيس مجلس الأمة ووزير الشؤون الخارجية الروسي سرجاي لافروف (Lavrov Sergei) وأمين مجلس الأمن إيجور إيفانوف (Igor Ivanov) هامة للغاية حيث عبّرا كلاهما عن ارتياحهما للديناميكية الحالية التي تتميز بها العلاقات الجزائرية الروسية.

فحسب السيد إيفانوف فإن "الشراكة الاستيراتيجية أضحت حقيقة تعبرعن إرادة سياسية مشتركة" و "أن الأطراف السياسية قد قامت بواجبها والدور الآن للمختصين لتنفيذ الاتفاقيات المبرمة ".

أما وزير الخارجية السيد لافروف فإنه يعتبر الجزائر "شريكا استراتيجيا ومن أوائل الشركاء العرب والأفارقة". ووصف بعض الاتفاقيات التي أبرمت خلال زيارة الرئيس بوتين إلى الجزائر "بالتاريخية".

رئيس مجلس الأمة في سويسرا

استقبال مميز ومحادثات مكثفة

بدعوة من السيد رولف بيتيكر (Büttikerà Rolf) رئيس مجلس الأقاليم السويسري، ترأس السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وفدا عن المجلس في زيارة رسمية لسويسرا ، دامت أربعة أيام من 11 إلى 14 سبتمبر 2006 .

استقبل خلالها من قبل رئيس كونفدرالية سويسرا موريتز لونبيرغر (Leunberger Moritz)، حيث أبلغه تحيات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. كما أجرى رئيس مجلس الأمة محادثات مع نائب رئيس الكونفدرالية ورئيسة الدائرة الفدرالية للشؤون الخارجية السيدة ميشلين كالميزاي. (Micheline Calmyrey)

كما أجرى أيضا أعضاء الوفد الجزائري برئاسة السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس محادثات مع نظرائهم من مجلس المقاطعات والمجلس الوطني السويسري.

من جهة أخرى استقبل الوفد الجزائري من قبل السيد اوندري أكيرمان (André Achermann) رئيس المجلس الأعلى لفريبورغ والسيد باسكال كورمينبوف (Pascal Corminboeuf) مستشار الدولة بحضور شخصيات من المقاطعة.

للتذكير، فإن زيارة السيد رئيس مجلس الأمة إلى سويسرا تندرج في إطار ديناميكية تطوير العلاقات التي بعثت أثناء زيارة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى بيرن في نوفمبر 2004. وتأتي ردا على الزيارة التي كان رئيس مجلس المقاطعات السويسري قد قام بها إلى الجزائر في جويلية 2004.

الاتحاد البرلماني العربي

الدورة الطارئة الثامنة والأربعون

شارك عضوا مجلس الأمة صديق شهاب، نائب رئيس مجلس الأمة ، ومحمد عبيد، عضو مجلس الأمة ، في أشغال الدورة الطارئة الثامنة والأربعين لمجلس الاتحاد البرلماني العربي، وذلك يوم 25 جويلية 2006 بمقر جامعة الدول العربية (القاهرة) ، لتدارس موضوع "الحرب الاسرائيلية على الشعبين اللبناني والفلسطيني".

وفي ختام أشغال هذه الدورة أعرب المجلس " عن إدانته واستنكاره الشديدين للحرب الإسرائيلية الغادرة على لبنان الشقيق واستخدام أكثر الأسلحة البرية والجوية والبحرية فتكاً، بما فيها المحرمة دولياً، لقتل أبنائه المدنيين الآمنين تحت أنقاض بيوتهم، وتدمير منشآته المدنية وبنيته التحتية من مطارات وجسور وطرق ومحطات كهرباء ومخازن للوقود وفرض الحصار البحري والجوي عليه، معتبرا هذه الحرب الإسرائيلية على لبنان هي حلقة مكمّلة للعدوان الإسرائيلي الذي سبقه على الأراضي الفلسطينية المحتلة يربط بينهما هدف واحد هو إحداث تغييرات في خارطة المنطقة لخدمة مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أكدته قبل أيام تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية" .

البرلمان العربي

عبد الله بوسنان رئيسا للجنة الشؤون الإجتماعية والثقافية والمرأة والشباب

انتخب السيد عبد الله بوسنان ، عضو مجلس الأمة رئيسا للجنة الشؤون الإجتماعية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي الإنتقالي خلال الدورة غير العادية للبرلمان المنعقدة بجامعة الدول العربية بمصر (القاهرة) خلال يومي 19 و20 جويلية 2006.

وقد كان انتخاب رؤساء ومقررين اللجان الأربعة الدائمة للبرلمان العربي ، ودراسة الوضع في لبنان من بين نقاط جدول أعمال الدورة .

ليصدر البرلمان في ختام أشغاله بيانات حول:

– العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان وفلسطين.
– الوضع في العراق.
– السلام والأمن في ولايات دارفور.
– أوضاع الصومال.

للتذكير فإن السيد عبد الله بوسنان قد شارك رفقة وفد من البرلمان العربي المؤقت في مراقبة الانتخابات الرئاسية لجمهورية جزر القمر خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 20 ماي 2006.

الجمعية العامة الرابعة للشبكة الإفريقية لموظفي البرلمانات RAPP

"تدعيم سياسات الحكم الراشد في إفريقيا"

شارك وفد من إطارات مجلس الأمة يتكون من السيدة حبيبة فردي، علي بوفادن، حسين قزوات وعمر دراج في أشغال الجمعية العامة الرابعة للشبكة الإفريقية لموظفي البرلمانات (RAPP) المنعقدة بالمغرب (الرباط)، خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 28 جويلية 2006 .

وقد ناقش المشاركون المواضيع التالية:

– رهانات التنمية،
– تحرير مشاريع القوانين والتعديلات ،
– الماء والجماعة، تسيير الديون العمومية،
– الهجرات واللاجئين، تحليل الميزانية،
– سياسات البترول،
– مصالح التشريفات في المؤسسات البرلمانية.

للتذكير فإن الشبكة الإفريقية لموظفي البرلمانات (RAPP) ، تأسست عام 2003 بدعم من منظمة NCSL الأمريكية، وتعنى بتدعيم سياسات الحكم الراشد في إفريقيا وتتشكل من موظفي البرلمانات الإفريقية.

برئاسة رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة

وفد برلماني بريطاني في الجزائر

قام وفد بريطاني متكون من المجموعة البرلمانية للصداقة بين المملكة المتحدة والجزائر والشعبة البرلمانية البريطانية للإتحاد البرلماني الدولي بزيارة رسمية للجزائر دامت أسبوعا من 17 إلى 22 سبتمبر 2006.

ترأس الوفد البرلماني النائب ستيوارت بال، رئيس المجموعة البرلمانية للصداقة بين المملكة المتحدة والجزائر ، والتي كان رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة قد أشرف على تأسيسها خلال زيارته للمملكة المتحدة في جويلية الماضي .

وتعتبر هذه الزيارة الثانية في ظرف سنة لوفد برلماني بريطاني إلى الجزائر، إذ سبق وأن قام رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس العموم البريطاني بزيارة في النصف الأول من السنة الماضية في سياق سلسلة الزيارات التي قام بها عدد من الوزراء وكبار المسؤولين البريطانيين إلى الجزائر تأكيدا لإرتقاء العلاقات إلى مستويات متطورة رسختها زيارة رئيس الجمهورية إلى المملكة المتحدة.

الوفد البريطاني حضر التنصيب الرسمي للمجموعة البرلمانية للصداقة الجزائرية البريطانية في مقر المجلس الشعبي الوطني.

وأجرى الوفد سلسلة من اللقاءات في غرفتي البرلمان، لاسيما مع المجموعات البرلمانية. كما ألتقى بعدد من الوزراء، وتشكل هذه الزيارة نقلة نوعية في العلاقات بين برلماني البلدين انسجاما مع الأهداف التي حددها البلدان لجعل علاقاتهما علاقات إستراتيجية يسهم فيها برلمانا البلدين إسهاما خاصة وأن رئيس الجمهورية كان دعا خلال حضوره التنصيب الرسمي لمجموعة الصداقة البرلمانية بين المملكة المتحدة والجزائر إلى تدعيم الدبلوماسية البرلمانية بين البلدين ، وأكد أن الجزائر– البلد المتوسطي– "هي منطقة إلتقاء لأوروبا والعالم العربي وإفريقيا. ويتجلى في موروثها الثقافي غنى إسهاماتها في كل ثقافة من الثقافات في كنف تناغم يبرز إمكانية وقيمة الحوار فيما بينهما، وأكد أن الجزائر وبريطانيا يسترشدان بسنة التعاون العريقة التي يعود قيامها إلى القرن التاسع عشر بين إليزابيت الأولى وإيالة الجزائر".

السيد عبد القادر بن صالح كان قد التقى بالوفد البرلماني حيث تم التطرق خلال هذه المحادثات إلى المستوى النوعي الذي وصلت إليه العلاقات بين البلدين سواء على المستوى البرلماني أو السياسي خاصة بعد الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى بريطانيا في جويلية الفارط.

وقد تم التركيز أيضا خلال هذا اللقاء إلى ضرورة دعم هذا التوجه وإعطاءه دفعا جديدا وستكون لهذه الآلية الجديدة المتمثلة في المجموعة البرلمانية للصداقة بين الجزائر وبريطانيا دورا إيجابيا في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وفي التقريب أكثر بين الشعبين ومن ثم رسم مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والعمل معا لإرساء قواعد التعايش السلمي والاستقرار والأمن.

وقد كان للوفد البرلماني البريطاني بعد ذلك لقاء مع مكتب لجنة العلاقات الخارجية تم خلاله التعرض لدور ومكانة مجلس الأمة في النسيج المؤسساتي الجزائري.

«...الجزائـــــــر نقطة التـــــــقاء...»

رئيس الجمهورية وخلال زيارته للملكة المتحدة كان قد ألقى كلمة أمام المجموعة البرلمانية للصداقة مع الجزائر :

بغاية من السعادة أحيي ميلاد المجموعة البرلمانية البريطانية للصداقة مع الجزائر، الميلاد الذي يحصل وأنا أقوم بزيارتي الرسمية إلى المملكة المتحدة بدعوة كريمة من دولة الوزير الأول السيد توني بلير .

ويروقني أن أتوجه إليكم بأحر التهاني وخالص التمنيات بالتوفيق والنجاح في النهوض بأعباء الدبلوماسية البرلمانية هذه التي تحسب لها إنجازاتكم وتنضوي تحتها مبادراتكم، ولا غرو أن زملاءكم الجزائريين الذين سيشكلون قريبا مجموعة مماثلة سيدخلون معكم خضم الحوار المثمر الخلاق .

إننا نعيش فترة تحولات هائلة ومتسارعة وما عمل البرلمانيين سوى تجسيد لتطلعات المواطنين وله ما له من التأثير على واقعهم المعيش. ومسؤولية البرلماني في هذا الحوار يكتنفها التعقيد وتعتورها الصعوبة، فكيف السبيل إلى تنظيم التفاهم بين الشعوب حول قيم هي شيوع بين الناس وتحظى باعتراف الجميع؟ وما العمل للاحتفاء بالأخوة بين الناس بتحديد معالم التضامن والرفاه الضروري الواجب ترقيته لصالح الجميع؟

ولن يخفى عليكم، أنتم المجتمعين هنا جميعكم، أن هذه التساؤلات لها صلة بكنه توجيهاتنا وتحديد تطلعاتنا. فلا تزال، في هذا المكان بالذات، في هذا الحرم المنيف مجلجلة أصوات رواد التجديد الذين نافحوا أيما منافحة عن الحريات وعن حقوق الإنسان والشعوب والذين وفقوا كذلك في إعطاء العالم أمثلة تحتذى في دولة الحق والقانون وفي رشاد الحكم . وليس من الضروري الرجوع لا إلى غاية الوثيقة العظمى. ولا إلى رهانات رونيمد التي ساهمت في بناء مجتمعكم وأرست قواعد وأسس دولتكم.

إنكم وزملاءكم الجزائريين ستوفقون ولا شك خلال اتصالاتكم المقبلة إلى إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بدفع علاقاتنا وتحديد محاور عمل دبلوماسيتنا البرلمانية في السياق الدولي الراهن . إن الجزائر البلد المتوسطي هي نقطة إلتقاء العالم الأوروبي والعالم العربي والعالم الإفريقي ويتجلى من موروثها الثقافي غنى إسهامات كل ثقافة من الثقافات في كنف تناغم يبرز إمكانية وقيمة الحوار فيما بينها وإنني لمتأكد من أن بلدينا سيسترشدان بسنة التعاون العريقة التي يعود قيامها إلى القرن السادس عشر بين إلزابيث الأولى وإيالة الجزائر والتي نريد اليوم أن نحييها ونبعثها مجددا .

لقد برهنت المحادثات التي دارت بيني وبين الوزير الأول إلى أي مدى نحن نشترك في التحليلات نفسها بخصوص تطور العالم . إن المحادثات هذه تتيح إرساء قواعد شراكة طموحة مفتوحة أمام مجالات النشاط كافة . ونحن قد التزمنا في الفضاء المتوسطي بالسعي إلى إقامة منطقة تنمية مشتركة وتضامن متقاسم بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية . وفي عالم تشكله الشمولية وتصنع تقاسيمه ستكون مساعينا متكاملة ومنسقة في سبيل اندماج عالمي يخدم السلم والتعاون والتوافق بين قاطبة الشعوب ومن أجل أن نقارع سويا وبلا هوادة الإرهاب الذي ضرب في الجزائر بالأمس وظهر عندكم العام الماضي، وهذا من خلال التزامنا المشترك بالدفاع عن الحق في الحياة.

إنني إذ أحيي مرة أخرى مجموعتكم ، ولا يفوتني أن أقول لكم إنه سيسعدني غاية السعادة أن أجدد عهدي بكم قريبا بالجزائر بما يتيح لنا أن نقيم حينها الأشواط التي سنقطعها ، في كنف التعاون الودي المثمر بين شعبينا وبلدينا.

«... وما عمل البرلمانيين سوى تجسيد لتطلعات المواطنين وله ما له من التأثير على واقعهم المعيش. ومسؤولية البرلماني في هذا الحوار يكتنفها التعقيد وتعتورها الصعوبة، فكيف السبيل إلى تنظيم التفاهم بين الشعوب حول قيم هي شيوع بين الناس وتحظى باعتراف الجميع؟ وما العمل للاحتفاء بالأخوة بين الناس بتحديد معالم التضامن والرفاه الضروري الواجب ترقيته لصالح الجميع...»

لجنة المرأة والطفولة لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي

"المرأة المغـــــاربية والقانون"

زهية بن عروس

حليمة لكحل

أعد الوفد الجزائري المشارك في الندوة القانونية حول " المرأة المغاربية والقوانين" تصورا للعلاقة بين التشريع وأوضاع المرأة في المنطقة المغاربية .. حمل مقاربات للتشابه والإختلاف في تكفل التشريع المغاربي بقضية المرأة .. وبيّن فيه الوفد الجزائري الأهمية التي أولتها الجزائر لهذه المسألة الحيوية في مسار تطور المجتمعات وهذه ورقة الوفد في الندوة المذكورة قرأتها السيدة زهية بن عروس ، عضو مجلس الأمة وعضو لجنة المرأة والطفولة لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي بإسم الوفد الجزائري .

شاركت السيدتان زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة وعضو لجنة المرأة والطفولة لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي وحليمة لكحل نائب بالمجلس الشعبي الوطني ونائب رئيسة لجنة المرأة والطفولة في ندوة لجنة المرأة والطفولة لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي تحت عنوان " المرأة المغاربية والقانون"، وذلك يوم السبت 08 سبتمبر 2006, بمدينة سيرت الليبية .
للتذكير فإن اللجنة كانت قد عقدت ندوتها الأولى بالرباط في 16 ماي 2006 تحت عنوان " المرأة المغاربية واقع وآفاق" .

التشريع وأوضاع المرأة المغاربية

لقد تم إختيار موضوع يتعلق بالقانون ونظرة القانون والتشريع عموما للمرأة المغاربية ليكون بمثابة عملية جديدة للتبادل، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف وحتى المقارنة فيما يهم المرأة المغاربية، بل ومجتمعاتنا على حد سواء، في المسار والأشواط التي قطعناها من أجل تبوء المرأة المغاربية المكانة المرموقة، واضطلاعها بمختلف المسؤوليات في شتى مجالات الحياة.

بالنسبة للجزائر، شكل الاهتمام بترقية المرأة منذ الاستقلال أحد الشروط الضرورية لإنجاح التنمية الوطنية، وذلك تكملة وتشريفا لدور الجزائرية الريادي في الكفاح المسلح عبر مراحل التاريخ.

ولذا، أكدت مختلف المخططات الوطنية للتنمية بدرجات متفاوتة على قضية المرأة في المسار التنموي، ومشاركتها الواسعة في الحياة العملية بمختلف أشكالها : اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا على حد سواء.

وبالفعل، استفادت المرأة حتى التسعينيات من النتائج الناجمة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر، لاسيما في مجال إتاحة التعليم والخدمات الصحية والشغل المؤهل. وإن ظل حضورها في دوائر صنع القرار جد محدود.

لقد أقر دستور 28 نوفمبر 1996 وكل الدساتير التي سبقته في حياة الجزائر المستقلة، بصفته القانون الأساسي للبلاد الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويتحقق من خلال تفتح الإنسان بجميع أبعاده، أقر الدستور مبدأ المساواة بين المواطنين والمواطنات أمام القانون دون تميز يكون أساسه المولد أو الجنس أو العرق أو حتى الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر.

كما جعل الدستور المؤسسات تهدف إلى ضمان مساواة المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، وذلك بإزالة العقبات التي تعيق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن باب التساوي في الأعباء العامة والوظيفية، جعل الدستور كل المواطنين والمواطنات متساوين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون شروط، مع ضمان حق التعليم والتكوين لكل المواطنين والمواطنات، وجعل التعليم والتكوين من المسائل التي تسهر الدولة على تجسيدها ميدانيا.

وهكذا، جاءت القوانين الوطنية مطابقة لأحكام الدستور. فإذا رجعنا إلى القوانين العامة كالقانون المدني والإجراءات المدنية وقانون الإجراءات الجزائية والعقوبات والقانون التجاري والقوانين العضوية مثل قانون الانتخابات وحتى قانون تنظيم السجون، نجد أنها لا تميز بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، بحيث تتمتع المرأة بكل الحقوق المدنية. فهي تستطيع أن تتملك وتباشر التجارة دون شرط مرتبط بصفتها كامرأة.

وبالمقابل، فإن مسؤولية المرأة عن أعمالها كاملة على غرار الرجل، بحيث تتلقى نفس المعاملة سواء كانت شاهدة أو طرفا مدنيا. باستثناء التمييز الإيجابي الذي تستفيد منه إذا حكم عليها بعقوبة الحبس النافذ وهي حامل أو تربي طفلا رضيعا، وذلك بتأجيل إيداعها الحبس إلى غاية زوال المانع.

كما أن صفتها كامرأة تعد ظرفا مخففا في بعض الجرائم كالإجهاض أو ظروف قهرية أخرى نتيجة عبء المجتمع الذي تتحمله وحدها، جراء ظروف اجتماعية تعود إلى الجهل أو الفقر أو الحرمان. وهذا يقودنا للحديث عن القوانين الاجتماعية.

تشريع العمل

إن تشريع العمل الذي يحكم علاقات العمل والمعدل في 1990, يحرم أيضا كل شكل من أشكال التمييز بسبب الجنس في ميدان إتاحة فرص الشغل والأجور. غير أنه تم اتخاذ إجراءات خاصة لصالح النساء، لا سيما في إطار حماية الأمومة والطفولة. ويمنع تشغيل النساء في الأعمال الخطيرة وغير الصحية، و توقيف علاقة العمل في الفترة التي تسبق الولادة أو تليها، والاستفادة من ساعات الرضاعة خلال السنة الموالية للولادة، وأخيرا منع العمل الليلي أو تشغيل المرأة الحامل أثناء أيام العطلة القانونية، بالإضافة إلى أعمال أخرى.

التشريع في ميدان الضمان الاجتماعي

يوفر التشريع الجزائري في ميدان الضمان الاجتماعي حماية خاصة للمرأة في إطار حماية الأمومة والتقاعد.

وهكذا، تستفيد المرأة العاملة من عطلة أمومة مدتها 14 أسبوعا تسدد بنسبة 100% من أجرة المنصب. كما تستفيد من التسديد الكامل للمصاريف الطبية المترتبة عن الولادة. أما النساء غير العاملات لكن ذوات حق لمؤمنين اجتماعيين فتستفدن من خدمات التأمين عن الأمومة.

وفي بعض الحالات، تستفيد المرأة مهما كانت وضعيتها من خدمات الولادة وما بعدها من باب

التكفل الاجتماعي، مثلما هو الحال بالنسبة للأمهات العازبات. وقد أصدرت وزارة التشغيل والتضامن الوطني تعليمات تنص على منح 1000 دج شهريا لكل فتاة أم كإعانة على الحياة الاجتماعية الصعبة التي تحياها هذه الفئة من المجتمع.

وفي إطار التقاعد، يحق للمرأة الاستفادة من التقاعد بمجرد بلوغها 55 سنة (بدلا من 60)، مع إمكانية التخفيض بسنة عن كل طفل وفي حدود 3 أطفال.

الحق في التربية والتعليم

إن التغيرات التي طرأت على وضع المرأة منذ الاستقلال تميزت ولاشك بالتحاق النساء بالمنظومة التربوية. وبالفعل، أقر الدستور الحق في التعليم دون تمييز بين الجنسين. وأصبح التعليم الأساسي إجباريا ومجانيا لجميع الأطفال إناثا وذكورا الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 سنة.

وقد ارتفعت نسبة تمدرس النساء من 36,9 % في سنة 1966 إلى 80,73 % في سنة 1998.

مسألة التشريع العائلي

إن اللجنة الوطنية للمحافظة على الأسرة وحمايتها التي أنشأت في 1996 والتي تم تصورها كجهاز للتشاور والاستشارة، ضمت ممثلين عن مختلف الدوائر الوزارية والهيئات الوطنية والجمعيات، ساهموا في تعميق التفكير في هذا الميدان.

وبفضل الإرادة السياسية والمناخ الإصلاحي الملائم لترقية المرأة، تمت المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بإزالة جميع أنواع التمييز إزاء النساء، بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 22 جانفي 1996 .

ورغم قصور قانون الأحوال الشخصية (التسمية سابقا)، ظهرت مع مرور الزمن والتغيرات الحاصلة داخل وخارج الجزائر، ظهرت الحاجة لمواجهة بعض الإشكالات التي أفرزها تطور الأسرة الجزائرية والوضع الاستعجالي لها. الأمر الذي تطلب أمريتين رئاسيتين من قبل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة: الأولى تتعلق بقانون الأسرة والثانية بقانون الجنسية.

وقد ركزت الأمريتان الصادرتان في 27 فيفري 2005 على وفاء الجزائر بالتزامها بالمواثيق والمعاهدات الدولية الرامية إلى صون وترقية حقوق المرأة والطفل والأسرة بصفة عامة.

وقد جاءت أحكام الأمريتين لسد الثغرات والنقائص المسجلة سابقا. وحثت على إيجاد الحلول المستعجلة مثلما هو الشأن بالنسبة للقضية المتعلقة بالولاية في الزواج وعقد الزواج والحضانة والكفالة وغيرها فيما يخص قانون الأسرة الجديد.

كما أوجد قانون الجنسية الجديد الحل للتنازع السلبي للجنسيات، حيث عمل المشرع على محاربة عديمي الجنسية بما في ذلك الأبناء غير الشرعيين، وأدخل تنقيحات على التنازع الإيجابي للجنسيات في حالة تعددها.

كل ذلك مطابقة وانسجاما مع روح الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بما في ذلك العمل داخل الجامعة العربية، ضمانا لتحقيق التواصل بين الأمم والشعوب.

في الختام، لا يسعنا كممثلات للجزائر في لجنة المرأة والطفولة لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، ونحن نعيش الآثار المأساوية جراء العدوان الإسرائيلي الهمجي على الشعبين اللبناني والفلسطيني، والذي ذهب ضحيته آلاف النساء والأطفال الأبرياء، لا يسعنا إلا أن نعبر باسم المرأة الجزائرية بصفة خاصة، والمرأة المغاربية بصفة عامة عن تضامننا وتعاطفنا ومؤازرتنا لأشقائنا في لبنان وفلسطين. ونرفع من هنا صرخة عالية لمساهمة المجتمع الدولي في إعادة إعمار لبنان وعودة الحياة إليه.

الدورة الرابعة للجامعة الصيفية للجنة الدفاع الوطني والقوات المسلحة بالجمعية الوطنية الفرنسية

شارك السيد علي برشيش ، عضو مجلس الأمة، في أشغال الدورة الرابعة للجامعة الصيفية للجنة الدفاع الوطني والقوات المسلحة بالجمعية الوطنية الفرنسية التي نظمت يومي 11 و12 سبتمبر 2006, وقد ناقشت الدورة موضوعي "التحولات العسكرية" و" العلاقات الأورو–متوسطية في إطار التعاون الأمني ".

يذكر أن دورات هذه التظاهرة تتناول مواضيع ذات علاقة بالدفاع الفرنسي والأوروبي، وتحضرها قيادات سياسية وعسكريين وصناعيين.

القانون والعدالة تحت مجهر البرلمانات

شارك السيد محمد بودیار، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان بمجلس الأمة في ملتقى تحت عنوان "القانون والعدالة تحت مجهر البرلمانات"، المنظم بمقر الإتحاد البرلماني الدولي (جنيف) خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 سبتمبر 2006, حيث ناقش المشاركون العديد من المواضيع ذات الصلة بالعدالة وحقوق الإنسان.

للعلم فإن الملتقى منظم بالتعاون بين الإتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية للقانونيين(C.I.J) والجمعية من أجل الوقاية من التعذيب (APT).

الشراكة الأورو-متوسطية في مجال الفلاحة

شارك وفد عن مجلس الأمة والمتكون من السادة عبد القادر رقيق ومحمد قنيت وقايد شارف، في أشغال المؤتمر الثاني الأورو–متوسطي حول الفلاحة، المنظم من طرف البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بالتعاون مع اللجنة المتوسطية) FIPA الفدرالية الدولية للإنتاج الفلاحي)، خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 29 سبتمبر 2006، وقد ناقش المشاركون خلالها المعطيات الجديدة للسياسات الفلاحية والريفية في حوض البحر الأبيض المتوسط في إطار العولمة.

للإشارة فإن المؤتمر الأول الأورو–متوسطي حول الفلاحة إنعقد سنة 2001.

المؤتمر العالمي الثاني للبرلمانيين لمكافحة الفساد

شارك عضوا مجلس الأمة السيد ماحي باهي عبد الحميد، ممثل منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد في المنظمة العالمية لمكافحة الفساد والسيد محمد فلاح، عضو مجلس إدارة منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد، في أشغال المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الفساد (GOPAC)، والمنظمة خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 23 سبتمبر 2006 بمدينة أروشا (تنزانيا).

وقد أجمع المشاركون في ختام أشغالهم على خطة عمل ملموسة للمؤتمر العالمي لمكافحة الفساد وفروعه.

للعلم فإن المؤتمر الأول لمنظمة (GOPAC) إنعقد سنة 2002 بمدينة أوتاوا الكندية.

خرجـــات إستطلاعية

قامت لجنة الفلاحة والتنمية الريفية برئاسة السيد بلقاسم عطية، رئيس اللجنة، وعضوية السيدين عضوي اللجنة، قداري حرزالله وأودينة عبد الحميد، بزيارة ميدانية إلى ولايات ميلة، أم البواقي وقالمة، وذلك للإطلاع والوقوف على النتائج المحققة بقطاع الفلاحة بهذه الولايات.

وقامت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني برئاسة السيد محمد فغول وعضوية السادة: قواسم علي وعبيد محمد وسدراتي عبد الله أعضاء مجلس الأمة بزيارة استطلاعية إلى ولايتي بسكرة والمسيلة خلال الفترة الممتدة من من09 إلى 12 جوان 2006، وذلك في إطار الخرجات الميدانية التي ينظمها مجلس الأمة دوريا إلى مختلف ولايات الوطن لمعاينة مختلف المشاريع التنموية والاطلاع عن قرب على المشاكل التي تعاني منها بعض القطاعات الحيوية

لجنة الفلاحة في ولايات من الشـــرق

الأرض

مصـــــدر العـــــطاء والـــثروة.. والإنســـان محور التنمـية

قامت لجنة الفلاحة والتنمية الريفية برئاسة السيد بلقاسم عطية، رئيس اللجنة، وعضوية السيدين عضوي اللجنة، قداري حرزالله وأودينة عبد الحميد، بزيارة ميدانية إلى ولايات ميلة، أم البواقي وقالمة، وذلك للإطلاع والوقوف على النتائج المحققة بقطاع الفلاحة بهذه الولايات.

1 ولاية
ميلة

توسيع التعامـــــلات المالية لتشجيع المستثمـــــــرات

توقف الوفد خلال هذه الزيارة التي دامت من 16 إلى 18 جوان 2006, عند عدة مستثمرات ومشاريع بالولاية لمعاينتها والوقوف عند الصعوبات التي تعاني منها ومحاولة حلها أو إيصالها للمصالح المعنية بالولاية.

1– **سد بني هارون:** سيزود سد بني هارون 06 ولايات وهي ميلة، خنشلة، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، جيجل أي 6 ملايين نسمة، إلى جانب سقي حوالي 35 ألف هكتار، وبعد تفقد المشروع أوصت اللجنة بـ:

– الإسراع بتحويل السكنات المجاورة لسد حوض بني هارون لتفادي الكوارث وحمايته خاصة وأن بعض الفلاحين استفادوا من تعويض ولم يتم ترحيلهم.

– الإسراع في برنامج تشجير حوض سد بني هارون لتفادي إنزلاق التربة والحفاظ على السد.

2– **مستثمرة أميرة أحمد** (بوادي نجاد): تتربع المستثمرة على مساحة تقدر بـ 600 هكتار، وهي منتجة للحبوب و الزيتون، كما تقوم بتربية الماشية، تعاني المستثمرة حسب اللجنة من تواجد سكان غير شرعيين على أراضيها و البالغ عددهم 28 ساكن.إلى جانب ارتفاع أسعار العتاد الفلاحي بـ 5 مرات عن السعر الحقيقي لها، إلى جانب نقص وسائل النقل وقت الحصاد، هذا وتعاني المستثمرة من توقيف القروض الممنوحة لها من طرف بنك BADR لأجل ذلك أوصت اللجنة بـ:

– الإسراع في حل مشكل البنك الفلاحي للتنمية في تعامله مع الفلاحين، وتوسيع التعاملات المالية لتفادي حصر الفلاح.

–مراجعة أسعار الحبوب وضرورة مراعاة القدرة الشرائية للمواطن.

3– **مستثمرة معزوزي** :EURL تصل قدرة إنتاج هذه المستثمرة إلى 400 هكتار من بذور الحبوب، كما تحتوي على 17000 شجرة زيتون منتجة و 1000 شجرة جديدة واحتوائها على معصرة للزيتون. إلا أن المستثمرة تعرف عدة مشاكل من بينها قدم العتاد فالآلات المعصرة تعود إلى سنة 1954و تأخر رواتب العمال.

ونظرا لهذه المشاكل أوصت اللجنة :

– ضرورة إعادة النظر في سياسة هذه المزرعة التابعة لمجمع التسيير Holding.

الاستثمار الحقيقي في الأمن الغذائي

– إعادة النظر في سياسة إنتاج البقول الجافة وتسويقها.

4– **مستثمرة بروح EAC1 بفرجيوة** : تنتج مستثمرة بروح الحبوب والبطاط و هي الأخرى تعاني من:

– مشكل إستخلاف العمال الذين وصلوا إلى سن التقاعد .

– إستعمال الفلاحين لأكياس الحبوب بالطريقة التقليدية.

– كراء الأكياس من طرف . OAIC

– إرتفاع أسعار الحبوب و العتاد.

– السكن الريفي غير كاف.

لذلك أوصت اللجنة بمايلي:

– إعطاء الأولوية للتشغيل الدائم في المستثمرات الفلاحية الجماعية لأبناء الفلاحين ، مع ضرورة منح مناصب إضافية في حالة توسيع المستثمرة وزيادة المداخيل.

– العمل على إيجاد حاويات لنقل الحبوب و الاستغناء على طريقة الأكياس المكلفة .

– تشجيع المستثمرات الناجحة وتخصيص حصة منها للسكنات الريفية.

5 – **مطحنة حبوب بني يحيى :** أوصت اللجنة بعد زيارتها لهذه المستثمرة الخاصة لطحن الحبوب، بضرورة متابعة المستثمرين من طرف الوصاية المحلية لتفادي الوقوع في مثل هذه الاستثمارات الغير مدروسة.

6 – **مدجنة ومذبحة بتاجنانت عبد الرزاق :** وهي مستثمرة ناجحة ، حيث تقوم المدجنة بعملية التعليب و التسويق ، كما تحتوي على غرف للتبريد.

7 – **مستثمرة مصباح تاجنانت:** تحتوي المستثمرة على غرف للتبريد بسعة تقدر بـ 1500 م مربع ، يتم فيها حفظ التفاح والبطاطا، بالإضافة إلى أنها تقوم بإنتاج المشمش والتفاح بطريقة التقطير، إلى جانب تربية 150 رأس من غنم وبقر حلوب.

8– ومن بين **المستثمرات الناجحة** والتي توقف عندها الوفد مستثمرة تقوم بتسويق وتصدير البصل البري إلى جانب البلوط والحلزون إلى إيطاليا.

9 – **ملبنة GROUZ بوادي العثمانية :** تنتج الملبنة حوالي 24000 لتر أي 80 بالمائة من قدراتها، إلى جانب إنتاج الزبدة والجبن الطري، ويأمل صاحب الملبنة توسيع الملبنة حتى تصل قدرتها الإنتاجية إلى 50000 لترا يوميا.

10–**مشروع إنتاج البطاطا وتخزين البذور بوادي سقان:** سيعرف المشروع إنتاج البطاطا بقدرة 380 قنطار في الهكتار وقد يصل إلى حوالي 450 قنطار، إلى جانب إنجاز غرف للتبريد.

11–**مستثمرة بحري أمبارك:** تنتج المستثمرة الحبوب بقدرة 18 هكتار إلى جانب الخضر وتربية الأغنام.

2 ولاية أم البواقي

الحاجة إلى المسالك والكهرباء

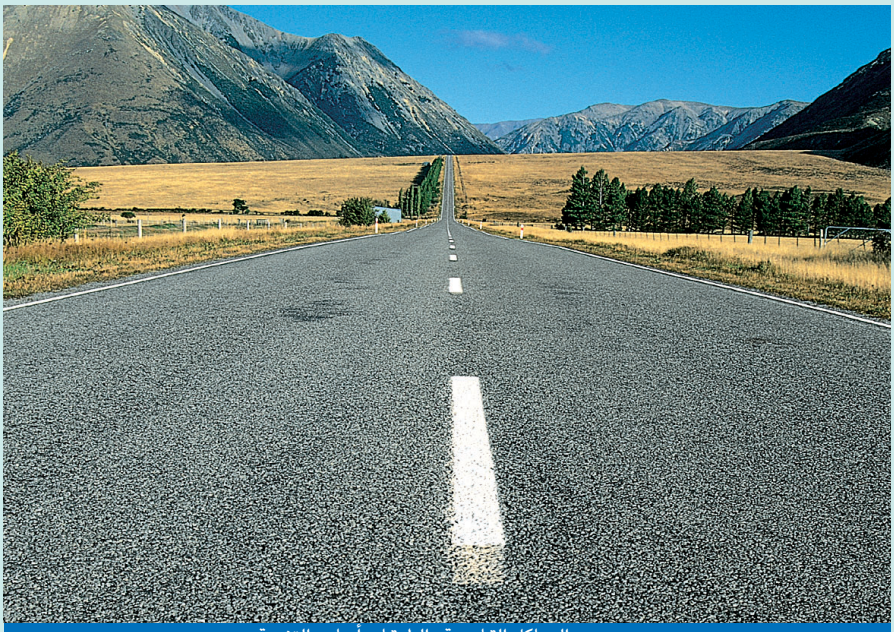
الهياكل القاعدية والطرقات أساس التنمية

دامت الزيارة ثلاثة أيام من 18 إلى 20 جوان 2006، توقف الوفد خلالها عند عدة مشاريع فلاحية في طريق الإنجاز منها:

1- **مشروع جواري بعين كرشة :** سيهتم المشروع بإنتاج مسالك ريفية بالمنطقة ، إلى جانب إنجاز سكنات ريفية، وبعد معاينة اللجنة للمشروع أوصت بما يلي:

– إعادة النظر في غرس الأشجار الغابية ،وإعطاء المبلغ لإنجاز ذلك في ظرف 3 سنوات (مدة رعاية الشجرة) بدل السنة الواحدة.

– ضرورة توفير المرافق العمومية الضرورية خلال بناء السكنات الريفية قصد جذب السكان إلى جانب إعادة النظر في توزيعها.

2- **مشروع جمع الحليب بوسط عين مليلة** (الشاب المستثمر) :

يعتبر مشروع جمع الحليب بوسط عين مليلة نموذجا ناجحا من أجل تشجيع الشباب على الإستثمار بالرغم من الصعوبات التي يعانيها لذلك أوصت اللجنة بمنح محلات للشباب وتوجيههم كي لايفشل الشاب المستثمر في بداية الطريق.

3-**مستثمرة عوابدية الطاهر-ولاد حملة:** تنتج المستثمرة بذور الحبوب وذلك بالإتفاق مع المعهد التقني للحبوب، يقدر إنتاجها من 5 إلى 50 قنطار في الهكتار، غير أن سعر البذور غير مشجع .

4-**مزرعة كرماني أولاد حملة :** تقوم هذه المزرعة الخاصة بإنتاج بذور الحبوب وتصل قدرتها الإنتاجية إلى 30 قنطار في الهكتار.

5- **مزرعة خاصة** (وسيلة): تنج المزرعة الحبوب والحليب، وهي الأخرى تعاني من مشكلة سعر بذور الحبوب الغير المشجع على الإستثمار.

5- **مزرعة غول موسى-سيقوس:** تقوم المزرعة بإنتاج حبوب البذور بقدرة 1398 هكتار كما أنها تقوم بتربية النحل ، وقد أوصت اللجنة بتدعيم هذه المستثمرة بالموارد المائية لمواصلة الإنتاج .

6- **مستثمرة نموذجية عبد الرحمن سيقوس:** تقوم المستثمرة بإنتاج الحبوب و بتربية البقر الحلوب ، كما تحتوي المستثمرة على بئر عميق يضخ 160 لتر في الثانية. وقد أوصت اللجنة بعد معاينتها للمستثمرة ووقوفها عند المشاكل التي تعاني منها:

– ضرورة إعادة النظر في سعر التأمين للفلاحين .

– تدعيم المستثمرين الناجحين بفتح المسالك الريفية وتوصيل الكهرباء.

7- **مزرعة زناق عمار العامرية:** يصل إنتاج المزرعة من 15 إلى 25 قنطار في الهكتار من بذور الحبوب ، كما تقوم بتربية 300 رأس غنم.

8- **وحدة تعاونية الحبوب والبقول الجافة:** CCLS بعد معاينتها لهذه الوحدة أوصت اللجنة بتدعيم مثل هذه التعاونيات بمنح قروض لبناء المخازن.

9- وكان الوفد قد توقف خلال زيارته لولاية أم البواقي بدائرة مسكيانة ، زار خلالها **منطقة الحراكتة** والمقدر مساحتها بـ 21000 هكتار، ومشروع جواري بافتوتي. وبعد معاينة وضعية المنطقة أوصت اللجنة بـ:

– ضرورة التنسيق بين المصالح الولائية للولايات المجاورة ورسم برنامج لتفادي هدر الجهود وتكامل البرامج.

– ضرورة إيجاد برنامج مدعم لعلاج الآفات التي تصيب الأشجار المغروسة والأشجار القديمة ومواصلة علاجها .

– تشجيع حماية شجيرات الحلفة التي تعتبر تجربة ناجحة بأم البواقي نظرا لكونها نباتات قادرة على تثبيت التربة من الإنجراف وإعطاء الغطاء النباتي اللازم .

10-**مستثمرة نموذجية جماعية بواحات عيسى بيريش:** تنتج المستثمرة بذور الحبوب بقدرة 199هكتار، كما تقوم بتربية 26 بقر حلوب و100رأس غنم، تعاني المستثمرة من رفض بعض المجمعات شراء حليبها بحجة نقص المادة الدسمة، لذلك أوصت اللجنة ضرورة متابعة جمع الحليب من طرف مصالح الفلاحة بالولاية، وإجبار الخواص على أخذه والقضاء على استعمال الحليب الجاف خاصة مع وجود وفرة كافية من حليب البقر بالولاية.

11- **مزرعة النموذجية النوي الحمادي- قصر الصبايحي:** وهي مزرعة نموذجية ناجحة تنتج الحبوب كما تحتوي على أشجار مثمرة (شجر التفاح)، إلى جانب تربيتها للغنم، تطالب هذه المستثمرة بتوسيع مساحتها لتصل إلى 50 هكتار، وبحفر بئر عميق للسقي.

12- **مزرعة حمودي السعيد قصر صبايحي :** تنتج المزرعة بذور الحبوب بقدرة إنتاجية تقدر بـ860 هكتار إلى جانب تربية 572 رأس غنم، وتطالب هذه المزرعة بإنجاز 3800 هكتار من وادي الشارف الذي أنجز سنة 1996 في سوق أهراس للإستفادة منه، وكذا إنجاز محيط مسقي لقصر الصبايحي.

3 ولاية قالمة

مركز تخزين إستراتيجي للحبوب والبذور

وفد المجلس يعاين الواقع الفلاحي ميدانيا

توقف الوفد بولاية قالمة ثلاثة أيام من 21 إلى 23 جوان 2006 زار خلالها عدة مزارع ومستثمرات فلاحية منها:

1-**المزرعة النموذجية في تاملوكة (موسى) :** وهي مزرعة ناجحة حيث أنها تحقق فوائد وأرباح منذ سنة 1984 إلى يومنا هذا، حيث يصل معدل إنتاجها للبذور إلى 50 قنطار في الهكتار كما تقوم بتربية 1200 رأس غنم، ورغم ذلك فهي تعاني من عدة مشاكل لذلك أوصت اللجنة بـ:

– إعادة النظر في الضرائب المفروضة على المنتجين الفلاحين وخاصة منتجي البذور.

– دعم المنتجين الحقيقيين لإعطاء دفع آخر لمجال الفلاحة في الولاية.

2– **مزرعة نموذجية مالكي الطاهر وادي زناتي:** تقوم المزرعة بإنتاج الحبوب وتربية الأغنام ، وقد أوصت اللجنة بعدة توصيات من أجل تشجيع المزرعة:

– ضرورة إدراج برنامج لصيانة المسالك التي فتحت (المتابعة تكون من طرف المصالح الفلاحية).

– تكثيف برنامج الكهرباء الريفية خاصة لمنتجي الحبوب والبذور.

– إقامة حواجز مائية.

3 – **تعاونية الحبوب CCLS :** نظرا للقدرات الهائلة للولاية في إنتاج الحبوب والبذور أوصت اللجنة بضرورة دعم هذه التعاونية بمركز تخزين إستراتيجي للحبوب على غرار الولايات الأخرى .

4 – **مزرعة خاصة دهال:** تنتج هذه المزرعة الحبوب والخضروات كما تقوم بزراعة الأشجار المثمرة إلى جانب تربية الغنم ،البقر والدجاج، تحتوي على غرف تبريد بسعة 1400 متر مربع، ونظرا لعدم استغلالها للغرض المطلوب أوصت اللجنة بضرورة متابعة الموضوع من قبل مصالح الفلاحة بالمنطقة.

5 – **مزرعة قوامي الطاهر 01 سيدي عبيد:** أوصت اللجنة بعد معاينتها للمزرعة بـ:

– إعطاء تعليمات للبنوك الخاصة بدعم الفلاحين لموكبة الحركية الإنتاجية والتنموية بالولاية.

– لابد من دراسة المنطقة لإستدراك النقائص في الجانب الفلاحي (وفرة المياه، الجانب الإجتماعي للفلاح).

– تدعيم القرية بالسكنات الريفية لتمكين أهلها من الاستقرار بها.

6– **مزرعة نموذجية بومهرة أحمد: تنتج** المزرعة الحبوب والحمضيات والعائق التي تعانيه هذه المزرعة هو توقف منح البنوك القروض للمزرعة.

7 – **مزرعة دخانة:** تعاني مزرعة دخانة المنتجة للحبوب والخضر من مشكل توزيع الماء، لذلك أوصت اللجنة بمايلي:

– ضرورة برمجة سقي هذه الأماكن عن طريق السدود وحسب برمجة محلية تلائم المناخ والمنطقة.

– حل مشكل تأخر الرواتب من طرف الديوان الوطني COPSEM ، ودعم الإطارات المحلية في القطاع الفلاحي بالإمكانيات والوسائل المادية لتمكينهم من المراقبة والمتابعة خاصة فيما يتعلق بإنجاز برامج ضخمة غير مكافئة للإمكانيات الموجودة.

– تخفيض سعر الماء ويكون توزيعه حسب المحاصيل والإنتاج .

8– **مزرعة غريب عمار:** وهي مزرعة عائلية خاصة ناجحة تنتج الحليب بمعدل 6200 لتر في السنة، وتسعى في المستقبل إلى إقامة وحدة تحويل الحليب ومشتقاته.

9– **مزرعة بومعزة السعيد:** تنتج المزرعة الحبوب حيث تصل قدرتها إلى 690 هكتار ، إلى جانب زرعها للأشجار المثمرة (الحمضيات) والخضر، تعاني هذه المزرعة من مشكل الضرائب IBS لذلك أوصت اللجنة بضرورة إعادة النظر في الضرائب المفروضة على القطاع الفلاحي .

قطاع الغابات

توقف الوفد خلال زيارته الميدانية بالولاية عند قطاع الغابات والذي يعرف إنجاز 27 مشروع جواري لزرع 150000 هكتار لمكافحة الإنجراف و 2000 هكتار للتشجير، هذا بالرغم من المشاكل التي يعانيها:

– مشكلة الحصة الفردية في المشروع الجواري.

– تناقض في دعم تربية النحل.

– ضرورة وجود جهاز لاسلكي لتسهيل الإتصال في حالة الحرائق (خاصة في فصل الصيف).

ثمنت اللجنة في ختام زيارتها للولايات الثلاث (ميلة، أم البواقي، قالمة) المجهودات الكبيرة لفلاحي ومربي هذه الولايات من أجل تطوير الفلاحة، مسجلة أهمية النماذج الناجحة لبعض المستثمرات الفلاحية التي برهنت بمجهوداتها القليلة على إمكانية الوصول إلى معدل المستثمرات في الدول الفنية خاصة في مجال إنتاج الحبوب والأشجار المثمرة .

لجنة الصحة بولايتي بسكرة والمسيلة

الوقاية أولا

قامت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني برئاسة السيد محمد فغول وعضوية السادة : قواسم علي وعبيد محمد و سدراتي عبد الله أعضاء مجلس الأمة بزيارة استطلاعية إلى ولايتي بسكرة والمسيلة خلال الفترة الممتدة من من09 إلى 12 جوان 2006، وذلك في إطار الخرجات الميدانية التي ينظمها مجلس الأمة دوريا إلى مختلف ولايات الوطن لمعاينة مختلف المشاريع التنموية والاطلاع عن قرب على المشاكل التي تعاني منها بعض القطاعات الحيوية.

وقد اتخذ قرار برمجة هذه المهمة الاستطلاعية إثر ملاحظة اللجنة النسبة للأرقام المتزايدة لحالات الحمى المالطية والتي تذكرها مختلف تقارير المعهد الوطني للصحة العمومية.

هذه الأرقام التي تبين البؤر التي استوطن فيها هذا المرض خاصة في الهضاب العليا والمناطق شبه الصحراوية وحتى في بعض ولايات الشمال.

وتجدر الإشارة إلى أن الحمى المالطية تنتقل بواسطة الاتصال المباشر بين الحيوانات مثل: الأغنام، الماعز، الجمال، الأبقار والثيران عن طريق الدم أو الجيب الغشائي أو الجنين أو إفرازات الرحم وتنتقل إلى الإنسان عن طريق استهلاك مشتقات حيوانية نيئة ملوثة خاصة الحليب والمشتقات الطازجة.

وبالتالي فإن هذا المرض المعدي يشكل تهديدا حقيقيا للموارد الحيوانية (في حالة القضاء عليها) من جهة والقوى البشرية من جهة أخرى (حالة الإرهاق الشديد التي يكون عليها المريض).

معاينة لحالات الحمى المالطية

1 ولاية بسكرة

شرع أعضاء اللجنة فور وصولهم إلى الولاية في الالتقاء بالسلطات المحلية هذا الاجتماع الذي تطرق فيه الطرفان إلى كيفية انتقال المرض وعدد الحالات في الولاية واستطاعت اللجنة من خلال لقاءها بالمسؤولين إبراز نقطة هامة وهي أنه لحسن الحظ فإن اكتشاف المرض أمر سهل بظهوره بادئ الأمر على الإنسان حين يتعلق الأمر بصاحب مهنة له اتصال بالحيوانات المصابة أو بمستهلك للحليب النيئ ومشتقاته كالجبن اللين.

كما تبين للجنة من خلال هذا اللقاء أن وجود حالات الحمى المالطية في ولاية بسكرة سجل فقط في سنة 2005 بعدد 700 حالة وهذا بفضل تقص نصف سنوي أدى إلى تراجع ملحوظ لهذا المرض لدى الأبقار بينما بقي الكشف عنه لدى الأغنام والماعز صعبا بسبب الكيفية التي تربى بها (الطريقة البدائية).

بعد هذا اللقاء انتقل الوفد إلى مزرعة خاصة متواجدة بالولاية وتحدث مع مالكها عن احتمال وجود حالات الحمى المالطية بمزرعته حيث أكد هذا الأخير أنه يقوم كل شهر بأخذ عينات من أجل الكشف عن هذا الداء وداء السل مؤكدا أن مزرعته لم تواجه أبدا مشاكل صحية.

ثم انتقل الوفد إلى المخبر الصحي للولاية والذي ينحصر دوره حاليا في التكفل بالأمراض المتنقلة عن طريق المياه (كداء البدائية الليشمانيات 8300 حالة خلال سنة واحدة)

وقد لاحظ الوفد أن المخبر غير مجهز للكشف عن حالات الحمى المالطية مما يدعو إلى إرسال العينات إلى المخابر الجهوية لمدينة قسنطينة مما يتسبب في تأخير كبير في إثبات حالات التشخيص.

كما زار الوفد ملبنة الهقار ببسكرة والتي تتمثل في استثمار خاص منظم على شكل مؤسسة ذات مسؤوليات محدودة حيث تأكدو من وجود محطة لمعالجة المياه والمراقبة البكترولوجية للمنتجات.

هذا وقد توجت هذه الخرجات باجتماع ثان مع السلطات المحلية وعلى رأسها السيد الوالي الذي عبر عن أمنيته بان تكون للزيارة آثار إيجابية كما عبر عن شكره للاهتمام الذي يبديه مجلس الأمة بولايته.

2 ولاية المسيلة

استقبل الوفد من قبل سلطات ولاية المسيلة ومدينة بوسعادة بحضور مديري الصحة والزراعة ورئيس التفتيش البيطري ورئيس القطاع الصحي لبوسعادة.

عقدت بعد ذلك جلسة عمل جمعت الوفد البرلماني بمستقبليه حيث ركز جميع المتدخلين على ضرورة المباشرة في المماثلة المنهجية لكل المواشي لكي يكون لها مخطط سلالي منذ ولادتها إلى ذبحه.

فحسب الدراسة التي بادرت بها وزارة الفلاحة فإن الثمن التقديري للعملية على المستوى الوطني يقدر بـ 30 مليار سنتيم فقط.

وعلى غرار مدينة بسكرة وبوسعادة فإن المسيلة تعاني هي الأخرى من مشكل تأخر نتائج التحاليل بما أن ذلك يتوقف عل مخبر ذراع بن خدة في تيزي وزو.

كما لاحظ الوفد أن حالات الحمى المالطية في الولاية تنتشر في المدن بسبب تناول الحليب النيئ المباع في الملابن غير الخاضعة للمراقبة.

خطوات لابد منها

لقد كان شعار لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني في هذه الخرجة هو الوقاية خير من العلاج ولهذا فاللجنة ترى أنه للقضاء على هذا المرض كلية يجب على السلطات المسؤولة أن تقوم بالخطوات التالية:

1- ضرورة التكفل بالمرض عبر مماثلة المواشي باستعمال جميع الوسائل الموجودة (الأخذ بعين الاعتبار نجاح تجربة حملة أنفلونزا الطيور)

2- الأمل في لأكثر استقلالية فيما يخص العمل المحلي عن طريق تنظيم أكثر صرامة وأكثر شجاعة

3- مضاعفة عدد المخابر الجهوية للكشف عن المرض

4- تطوير الموارد البشرية الخاصة بالتأطير (تعيين بيطريين على مستوى كل ولاية)

5- تحقيق مذابح حقيقية عصرية خاضعة للرقابة البيطرية الدائمة

6- العمل على مراقبة كل تنقل للحيوانات من ولاية لأخرى وذلك بتوعية مصالح الأمن بهذه المهمة الأساسية.

7- مراجعة بعض التدابير كنسبة التعويضات في الذبح وهذا تفاديا للتهريب وخلق مخزن للماشية السليمة.

تأكيدا لتضامن البرلمانيين الجزائريين مع لبنان

هيئة تنسيق التحالف تلتقي في :
يوم برلماني

دعت هيئة التنسيق البرلمانية لأحزاب التحالف الرئاسي إلى إنشاء صندوق لإعادة إعمار لبنان، خلال يوم تضامني برلماني مع نواب الشعب اللبناني نظمته الهيئة يوم الأربعاء 13 سبتمبر 2006 بمقر المجلس الشعبي الوطني، حضره السيد عبد العزيز بلخادم، الأمين العام للهيئة التنفيذية لحزب جبهة التحرير الوطني، والسيد أبوجرة سلطاني، رئيس حركة مجتمع السلم، إلى جانب رؤساء الكتل البرلمانية من الغرفتين وسفيرا لبنان وفلسطين وعدد من أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد بالجزائر.

أشار رئيس المجلس الشعبي الوطني ، السيد عمار سعداني خلال الكلمة التي ألقاها " أن الآثار الوخيمة التي تركتها هذه الحرب تقتضي التدبر فيها بعمق ليس برصد حجم الخسائر التي ترتبت عنها سواء من الناحية البشرية أو المادية فقط، ولكن من حيث تأثيرها على العلاقات الدولية والقانون الدولي وجهود السلام التي بذلت في منطقة الشرق الأوسط".

مشيرا في نفس السياق إلى الأعمال الإجرامية التي اقترفها جيش الإحتلال الإسرائيلي ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني ليؤكد بعدها دعم البرلمانيين الجزائريين للحقوق المشروعة للشعب اللبناني"، مجددا موقف الجزائر الداعي إلى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية، وإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين والفلسطينيين خاصة السيد عزيز الدويك ، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني ونواب المجلس وأعضاء الحكومة الفلسطينية، الذين يوجدون في سجون المحتل وعودة المهجرين والنازحين إلى بلدانهم وقراهم .

من جهته اعتبر السيد ميلود شرفي ممثل الأمين العام للتجمع الديمقراطي، أن هذا اليوم فرصة للتعبير عن إستنكار الجزائر دولة وشعبا للعدوان الصهيوني الهمجي والوحشي الذي واجهته لبنان في هذه الصائفة، والذي جاء ليزيد من آلام الأمة العربية. مذكراً بالدعم المادي الذي قدمته الجزائر في الظروف والحصار للأشقاء في لبنان بعدما تكفلت بجميع إلتزاماتها المالية نحو الشعب الفلسطيني الشقيق، حتى وإن كان الحصار المالي المضروب على السلطة الفلسطينية قد حال دون الإستفادة من الدعمين العربي والدولي.

في حين تساءل السيد أبوجرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم والرئيس الحالي للتحالف الرئاسي، عن مساندة وإحترام الهيئة الدولية لتقرير مصير الشعوب في حين يواجه الشعبان اللبناني والفلسطيني اعتداءات إسرائيلية متواصلة على أراضيهما، داعيا بذلك المجتمع الدولي إلى التخلي عن سياسة الكيل بمكيالين، ليجدد في الأخير دعوة الأنظمة العربية إلى إعادة إعمار لبنان.

أما السيد العياشي دعدوعة ممثل الكتلة البرلمانية لحزب جبهة التحرير ، نوه بكفاح الشعب اللبناني الذي بقي صامدا متلاحما متضامنا لحماية سيادته الوطنية والتصدي للعدوان الإسرائيلي الهمجي، مجددا مساندة حزبه للشعب اللبناني والوقوف إلى جانبه والتآزر معه في محنته. على غرار ممثل حزب العمال السيد جودي جلول الذي أكد وقوف حزبه مع الشعبين اللبناني والفلسطيني ومساندة المرأة الفلسطينية في كفاحها ونضالها المرير ضد الإحتلال.

"صيـــــــاغة القوانين" في ورشة تكوين

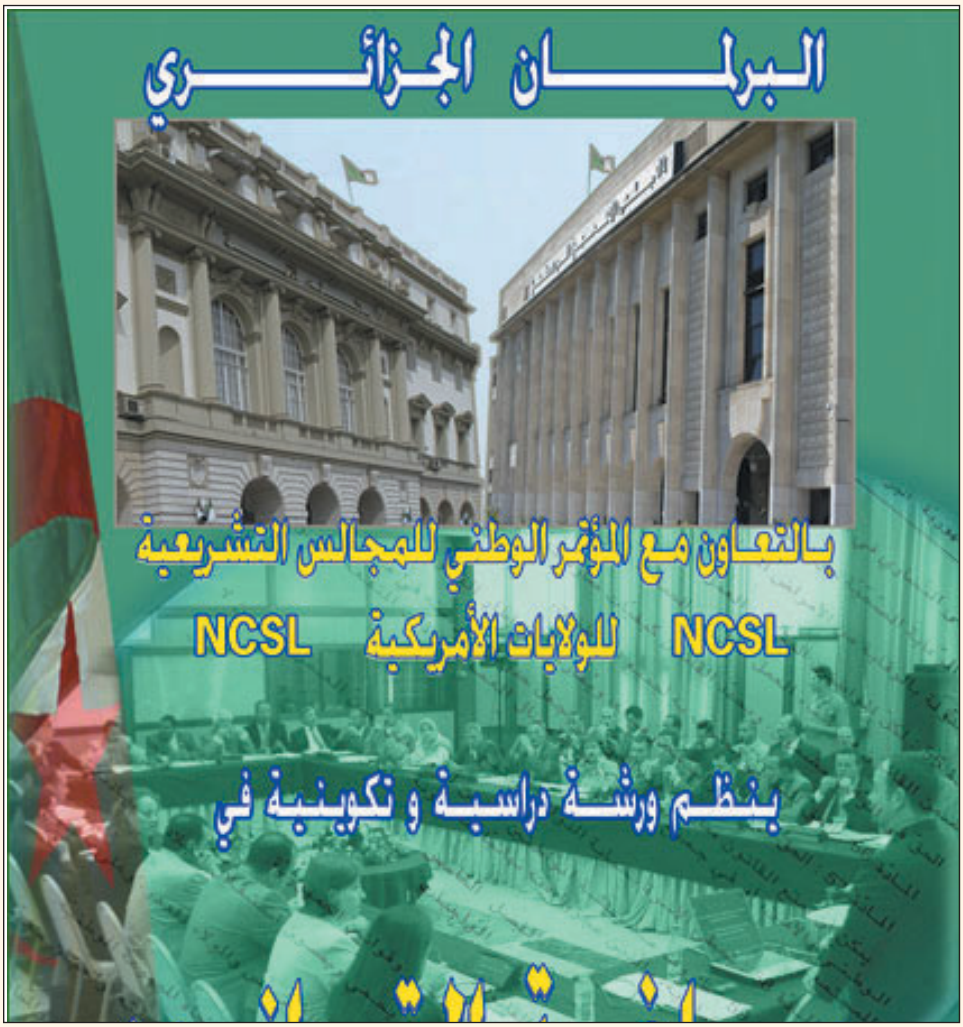

بالتعاون مع مؤتمر المجالس التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية نظم البرلمان الجزائري بغرفتيه أياما تكوينية للموظفين والمساعدين التقنيين البرلمانيين وأعضاء البرلمان بغرفتيه وهذا ضمن ورشة تكوينية تحت عنوان "صياغة القوانين"

انطلقت الأشغال التي دامت أربعة أيام ، يوم السبت 16 سبتمبر 2006 بمقر المجلس الشعبي الوطني والتي حضر جلسة افتتاحها السيد عمار سعداني رئيس المجلس بحضور السيد عبد العزيز زياري وزير العلاقات مع البرلمان والسفير الأمريكي بالجزائر السيد روبرت .س .فورد وبمشاركة ما لا يقل عن مائة إطار وموظف ومساعد تقني من الغرفتين وممثلين عن 15 دائرة وزارية وكذا عن الأمانة العامة للحكومة.

السيد عمار سعداني رئيس المجلس الشعبي الوطني ألقى كلمة أكد فيها على الأهمية البالغة التي يكتسيها تنظيم هذه الدورة والموضوع الذي تتناوله واعتبر أن تنظيم هذه الورشة يسجل علامة بارزة في مسار تنمية النظام البرلماني في الجزائر .

ومن جهته أوضح السفير أن مثل هذا التعاون البرلماني هو أحسن طريقة للتفاهم والتعاون بين الولايات المتحدة والجزائر .

وللإشارة فإن البرنامج التكويني المسطر ضمن هذه الورشة يشمل عدة محاور منها " المقارنة بين مهام وأدوار الموظفين على مستوى البرلمان الجزائري والكونغرس الامريكي ، " صياغة وتحرير القوانين من أجل الاستعمال البرلماني الخاص إلى جانب " العلاقات الخاصة بين الموظف والنائب في البرلمان"

القوانين من المصادر إلى التحضير إلى الصياغة

وقدمت خلال الورشة التكوينية مداخلات هامة تتعلق بمراحل صياغة القوانين وقد أعد الأستاذ كيث باتشتا دراسة بعنوان «تحضير وصياغة وإدارة مشاريع القوانين» ترجمها عزيز الناصر إسماعيل، وهي مستنبطة من تقرير المؤلف بعنوان «تقرير حول صياغة القوانين والإدارة التنظيمية» الموجود في (SIGMA دعم تحسين إدارة الحكم والإدارة)، صياغة القوانين والإدارة التنظيمية في أوروبا الوسطى والشرقية (منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي /توزيع96 /176).

أما لدكتور وسيم حرب فقد قدمت وثيقة تحمل عنوان «منهجيات ووسائط ومصادر إنتاج نص تشريعي» ، كما تم عرض ورقة للأستاذ على الصاوي تناولت «الصياغة التشريعية للحكم الجيد»، إعتبر فيها أن المحك العملي لقياس الحكم الجيد... ينطلق من البناء التشريعي للدولة... فكلما كانت – كما يؤكد– صناعة التشريع تشاركية وتتحلى بالشفافية كلما كانت داعمة لمنظومة الحكم الجيد.

جرائم الاستعمار في الواجهة

أعد البرلمان التركي مشروع قانون يدين جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر ردا على قانون إبادة الأرمن الذي أقره البرلمان الفرنسي ومشروع قانون تجريم التشكيك في الإبادة ، المقرر أن ينظر فيه البرلمان الفرنسي.

ونقلت صحف تركية عن رئيس اللجنة القانونية في غرفة النواب التركية كوكسال توبتان أن النص التشريعي يوجد في جدول أعمال اللجنة ، وينص على تجريم كل من يشكك في جرائم الاستعمار في الجزائر إلى حد السجن وغرامة مالية مرتفعة. وجاء تحريك مشروع القانون التركي عشية مناقشة الجمعية الوطنية الفرنسية لنص قانوني جديد يشدد العقوبات على أي شخص يشكك في حدوث إبادة الأرمن ويصل إلى معاقبة المشككين بسنة سجنا وغرامة 45 ألف دولار. ويحظى المشروع الذي تقدم به نواب حزب العدالة الحاكم بدعم نواب الحزب، إلا أن أحزاب اليمين تعترض عليه.

تكويـــــــــن

مع زملائهم في المجلس الشعبي الوطني

استفاد إطارات وموظفو من غرفتي البرلمان بدورة تكوينية لمدة 15 يوما من 09 إلى 23 أوت 2006 ، وقد شارك في هذه الدورة الثالثة من نوعها والتي ينظمها المؤتمر الوطني للمجالس التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية(NCSL) من مجلس الأمة كل من :

– نصيرة بن قرنة – سفيان مولاي عبد الله
– مليك بوشامة – علال حداد
– عبد العزيز بهلول – سلوى عقاب

بحضور برلمانيات عربيات وأجنبيات:

المرأة والمشاركة السياسية في منتدى دولي للنساء البرلمانيات

نظم البرلمان الجزائري بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، وبدعم من الاتحاد البرلماني الدولي (UIP)، المنتدى الدولي للنساء البرلمانيات يومي 25 و26 جوان 2006, تحت شعا " المرأة والمشاركة السياسية " .
المنتدى عرف مشاركة برلمانيات من الغرفتين و 65 برلمانية جزائرية سابقة و22 برلمانية عربية (الأردن ، المغرب ، تونس ، مصر ، لبنان) وأجنبية (فرنسا، إسبانيا) .

رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد عمار سعداني ألقى كلمة خلال إشرافه على الإفتتاح، أكد فيها ضعف مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة المحلية البلدية والولائية وحتى النيابية، حيث تمثل نسبة 7 بالمائة من أعضاء البرلمان بغرفتيه ، إلا أنها تبقى نسبة متقدمة مقارنة مع الدول العربية الأخرى .

مؤكدا أن المواثيق الدولة الجزائرية لم تتخلف في العناية بدور المرأة والإشادة بها وتثمين دورها وإشراكها في كل الميادين ، وأوضح في نفس السياق أن الجزائر سخرت كل الظروف لترقية المرأة وفتحت لها مجالات العمل وحرية النشاط السياسي والنقابي ، والمشاركة في الإنتخابات والترشح لأعلى المناصب وفي بهذا الخصوص أشار إلى أن ضعف المشاركة السياسية للمرأة لاتقتصر على دول الجنوب ، وإنما تمس حتى البلدان المتقدمة.

منسق الأمم المتحدة وممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر السيد مارك ديستنا، أكد أن ترقية المرأة تحتل مكانة هامة ضمن أهداف الألفية من أجل التنمية التي تنص على تقوية مبدأ المساواة بين الجنسين. مضيفا أن أهمية هذا المنتدى تتمثل في تبادل الخبرات والتجارب لترقية المشاركة السياسية للمرأة ، وموضحا أن هناك عدة عوائق تحول دون ترقية المشاركة السياسية للمرأة معتبرا هذا اللقاء فرصة لتجاوزها والخروج بتوجيهات هامة.

وفي نفس السياق، أوضحت مسؤولة برنامج الشراكة بين الرجال والنساء للإتحاد البرلماني الدولي، المنتدى فرصة لتبادل وجهات النظر والخروج بتوصيات حول ترقية العمل السياسي للمرأة .

بينما استعرضت سفيرة مملكة السويد بالجزائر (كونها برلمانية سابقة)، تجربة بلدها في نضال المرأة السويدية منذ زمن طويل، حيث استطاعت أن تبلغ نسبة 38 بالمائة من البرلمانيين، حيث يقابل كل برلمانيين رجلين إمراة برلمانية، مؤكدة أن النضال كان شاقا من أجل الوصول إلى ذلك.

وكان المشاركون قد عرضوا على مدار يومين كاملين نماذج من الوضع الدولي والمحلي حول المشاركة السياسية، والدور الذي يقوم به المجتمع الدولي في وضع إستراتيجيات للرفع من تمثيل المرأة في البرلمان، والفرص والتحديات في مجال التمثيل السياسي للنساء في المنطقة العربية والدول الأورو– متوسطية، ودور الأحزاب السياسية في هذا المجال، وكذا سياسة الحصص داخل الأحزاب من أجل تمكين المرأة من مشاركة واسعة وعادلة، وتقوية طاقات النساء المترشحات والحملات التحسيسية في هذا الشأن.

المنتدى عرف مشاركة برلمانيات من الغرفتين و 65 برلمانية جزائرية سابقة و22 برلمانية عربية (الأردن ، المغرب ، تونس ، مصر ، لبنان) وأجنبية (فرنسا، إسبانيا) .

شكرا للصحافيين الصغار

بمناسبة يوم الطفل البرلماني بمجلس الأمة قام أطفال النادي الإعلامي الصغير التابع لدار الشباب محمد جوادي بسويدانية بإعداد تغطية إعلامية لهاته التظاهرة وتتضمن هذه المبادرة التي جاءت على شكل كتيب وقرص مضغوط مجريات الحدث بما فيها قراءة لرسالة رئيس الجمهورية التي وجهها للأطفال في يومهم العالمي بالإضافة إلى حوارات ولقاءات قصيرة مع أعضاء مجلس الأمة والبرلمانيين الصغار.. فشكرا لهؤلاء الأطفال وهنيئا لهم بهذه المبادرة .. ونتمنى لأعضاء النادي الإعلامي أن يبلغوا ما يصبون إليه من أحلام وأمان جميلة.

المغرب

تقرير أمريكي جديد: «الإسلاميون يكتسحون الانتخابات البرلمانية في المغرب»

خلص تقرير لمركز بحثي أمريكي، هو الثاني من نوعه في أقل من عام، إلى أن حزب العدالة والتنمية المغربي سيكتسح الانتخابات البرلمانية المقررة في شهر سبتمبر من عام 2007، وهو ما اعتبره قيادي الحزب تكتيكا يستهدف استعداء القوى السياسية الأخرى على الحزب ذي التوجه الإسلامي ومن ثم إضعافه.

وتضمن تقرير المعهد الجمهوري الأمريكي المقرب من إدارة الرئيس جورج بوش استطلاعا للرأي أجري بين مغاربة وسربت نتائجه لمجلة الوجورنالب المغربية. وأفاد الاستطلاع بأن حزب العدالة سيحصل خلال انتخابات 2007 على 45% من أصوات الناخبين.

أما حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية فسيحصل على 16,41%، وحزب الاستقلال على 10,76%، بحسب المصدر نفسه.ويشارك الحزبان الأخيران في الائتلاف الحكومي الحالي الذي يضم 7 أحزاب من عدة تيارات سياسية.

اليابان

البرلمان ينتخب شينزوآبي رئيسا جديدا لمجلس الوزراء الياباني

صادق مجلسا النواب والشيوخ اليابانيان يوم 26 سبتمبر 2006 على تعيين منتخب الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم شينزو آبي كرئيس جديد لمجلس الوزراء خلفا لجونيتشيرو كويزومي المتنحي عن منصبه. وكان الفوز الذي حققن شينزو آبي في وقت سابق في مجلس النقاب قد تمت الموافقة عليه في مجلس الشيوخ حيث حصل على 339 صوتا من مجمل 480 صوتا في مجلس النواب الذي يتمتع بصلاحية اتخاذ القرار النهائي لاختيار رئيس مجلس الوزراء. كما حظي بموافقة مجلس الشيوخ نظرا للأغلبية التي تتمتع بها الكتلة الحاكمة المؤلفة من الحزب الديمقراطي الليبرالي وشريكه الائتلافي حزب كوميتو الجديد في كلا المجلسين.

ويعتبر آبي البالغ من العمر 52 عاما أصغر رئيس حكومة عمرا في اليابان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945.

مونتينيغرو

التحالف الحاكم يفوز بالانتخابات التشريعية

فاز التحالف الذي يقوده رئيس الحكومة ميلو ديوكانوفيتش بالانتخابات التشريعية التي جرت يوم 11 سبتمبر 2006 في مونتينيغرو حسب التقديرات الأولية لمنظمة غير حكومية. وحسب هذه النتائج التي جاءت بعد فرز 91,93 بالمائة من الأصوات حصل تحالف ديوكانوفيتش على أربعين مقعدا من أصل 81 يتألف منهم البرلمان حسب ما أعلن مركز المراقبة وهو منظمة غير حكومية تراقب الانتخابات في مونتينيغرو.

وهذه الانتخابات التشريعية هي الأولى التي تنظمها مونتينيغرو منذ إعلانها الاستقلال في جوان الماضي بعد استفتاء تاريخي في ماي الماضي اختار خلاله السكان وضع حد لوحدة طويلة مع صربيا.

أوكرانيا

البرلمان يوافق على يانوكوفيتش رئيسا للحكومة

وافق برلمان أوكرانيا على تعيين فيكتور يانوكوفيتش الموالي لروسيا رئيسا للوزراء في منصب سيلزمه تقاسم السلطة مع خصمه القديم الرئيس فيكتور يوتشينكو الموالي للغرب.

وجاء تعيين يانوكوفيتش (56 عاما) بأغلبية 271 نائبا في البرلمان المؤلف من 450 مقعدا. وينظر إلى الرئيس السابق بوصفه شخصية عملية وحازمة لها صلات مع كبار رجال الأعمال.

ولم يواجه تثبيت هذا التعيين مشكلة كبيرة لأن التحالف الموالي للروس بزعامة يانوكوفيتش يملك الغالبية داخل البرلمان، كما أن الرئيس يوتشينكو –الوحيد القادر على عرقلة التعيين– أعطى الضوء الأخضر لذلك بعدما هدد بحل المجلس في وقت سابق.

وهزم يانوكوفيتش في الثورة البرتقالية أمام يوتشينكو عام 2004 لكنه استطاع العودة إلى الساحة السياسية عقب الانتخابات البرلمانية في مارس الماضي عندما أعاد تنظيم حزبه أولا على مستوى الأقاليم.

وكان يوتشينكو وقع وثيقة وحدة وطنية مع الفريق الموالي لروسيا، بطريقة تضمن –على ما يبدو– التوجه الموالي للغرب لأوكرانيا وإمكانية انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي.

واتفق الطرفان على أن انضمام البلد إلى الحلف الذي يؤيده يوتشينكو بقوة ويعارضه مؤيدو روسيا، سيكون خاضعا للتصويت في استفتاء شعبي.

بيد أن الأوكرانيين لا يزالون في غالبيتهم معارضين لهذه الفكرة، ما يبعد إمكانية انضمام سريع لبلادهم إلى الحلف. في المقابل وافق الموالون لروسيا –ورقيا على الأقل– على احتمال انضمام أوكرانيا إلى الحلف الذي يثير غضب مناصريهم وموسكو.